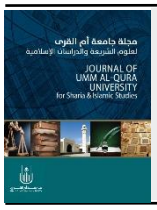

مجلة جامعة أم القرى

لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

استدراكات أبي عمرٍو الدانيّ على أبي حاتمٍ السجستانيّ في الوقف والابتداء "جمع ودراسة"

Abu Amr Al-Dani's opinions on Abu Ha- tim Al-Sijistani's Pausing and Restarting the Ricitation of the Holy Quran. "Col- lect and Investigate"

سعد محمد آل عثيمين

الأستاذ المشارك، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

Saad bin Mohammed Al athemen

Associate Professor in the Holy Quran and its Sciences Department of Islamic studies College of Sharia & Law Majmaah University,

تاريخ التقديم:2024/02/26: تاريخ ارسال التعديلات: 2024/05/21 تاريخ القبول:2024/06/5

Received:26/02/24 **Revised**:21/05/24 **Accepte**d: 05/06/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى جمع استدراكات أبي عمرٍو الدانيّ على أبي حاتم السجستانيّ في الوقف والابتداء، والنظر فيما بنى عليه كل منهما رأيه، ومدى وجاهة حجة كل منهما؛ للوصول إلى الرأي الصواب، وقد اعتمدَتْ الدراسة المنهج الاستقرائيّ، والمنهج التحليليّ الوصفيّ، والمنهج المقارن. وجاءت في تمهيد عَرَّفْتُ فيه أبرز المصطلحات الواردة فيها، وثلاثة مباحث؛ أولها: عَرَّفْتُ فيه بالسجستانيّ والدانيّ، وثانيها: عَرَّفْتُ فيه بكتاب المكتفى للدانيّ، وآخرها: استَعْرَضْتُ فيه الاستدراكات ودَرَسْتُها، ثم خاتمة ضمنتها أبرز النتائج والتوصيات. خرج البحث بعدة نتائج؛ أبرزها: عدد الاستدراكات 16، كانت وجيهة في 13، ومحل نظر في 3. ولم يترك الداني ذكر وجه الاستدراك إلا في موضع واحد؛ مما يدل على أن استدراكاته مبنية على قاعدة رصينة، وبرز بالدراسة قوة الارتباط بين علمي التفسير والنحو وبين علم الوقف والابتداء في القرآن. وأوصت الدراسة بالقيام بمجموعة من الدراسات؛ أبرزها: نقد وتقويم ما قيل: إنه لا يبتدأ به في القراءة. وكذلك جمع ما قيل: إنه وقف بيان لدراسته ونقده وتقويمه.

الكلمات المفتاحية: استدراكات، الدانيّ، السجستانيّ، الوقف، الابتداء

Abstract:

The study aims at collecting and investigating the opinions of Abu Amr Al-Dani on the recitation of Abu Hatim Al-Sijistani with respect to pausing and restarting provisions, in order to explore their opinions and the validity of the argument of each of them. The study adopted the inductive approach, the descriptive analytical approach, and the comparative approach. It came in an introduction in which the most prominent terms contained therein defined, followed by introduction to the both scholars (Al-Sijistani and Al-Dani) then reviewe of the book of Al-Dani titled "Al-Muktafi", after that the opinions of the two scholrs are reviewed in order to draw a conclusion, findings and recommendations. The most notable results of the study are as follows: The number of remarks are sixteen, 13 of them were found valid, and the rest were subject to consideration. Which indicates that Al-Dani's explanations are based on a solid basis, and the study demonstrated the strength of the connection between the sciences of interpretation and grammar and the science of pausing and and restarting in the Qur'an. The study recommended further studies on criticizing and evaluating what was said: it is not permitted to start with. Likewise, to collect what was said: it is permissible to pause at .

Keywords: recitation provisions - Al-Dani - Al-Sijistani - Pausing Restarting

معلومات المراسل: سعد محمد آل عثيمين

البريد الالكتروني الرسمي: s.alothaimeen@mu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/si80166759

1658-8738 / © 2025 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة

الحمد لله ومَن أصدق منه قيلًا، تَزَّل على عبده الكتاب وأَمَرَه بترتيله ترتيلًا. والصلاة والسلام على محمدٍ جَمَعَ له القرآن في صدره؛ فاكتفى بالاهتداء به والوقوف عند نهيه وأمره. ورضي عن آله وأصحابه ومن تبعهم، ومن تلا القرآن في جهره وسره.

وبعد فكتاب المكتفَى في الوقف والابتدا لأبي عمرٍو الدانيّ زاخر بالفوائد، حريّ باستخراجها، ودراستها. لفت نظري فيه تعقباتٌ استدرك بها على آراء أبي حاتمٍ السجستانيّ ذي الشأن الذي لا يعزب. فقمتُ بجمعها، ورأيتها حقيقةً بالدرس والنشر، وسميت ما كتبته: استدراكات أبي عمرٍو الدانيّ على أبي حاتمٍ السجستانيّ في الوقف والابتداء «جمع ودراسة».

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في كون العَلَمَين اللذَيْنِ تتعلق الدراسة بآرائهما ذوَي منزلة علمية سنية؛ مما دفع للتأمل في آرائهما تُجاه بعض الوقوف والابتداءات في القرآن؛ تأمُّلًا أثار في النفس السؤالات الآتية:

1. ما مواضع الوقف والابتداء التي استدرك فيها الإمام أبو عمرٍو الدانيّ على أبي حاتم السجستانيّ ؟
2. ما طبيعة استدراكات الدانيّ على السجستانيّ في هذا الباب؟
3. هل حجج الدانيّ لاستدراكاته وجيهة في تعقّب السجستانيّ أم هي محل نظر واستدراك أيضًا؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من جهتين؛ الأولى: كونها تعنى بقضية متعلقة بأداء حروف القرآن أداءً يراعي معاني كلام الله ناهيك بكونها سيّالةً تأخذ بالدارس لأنواع من العلوم تتعلق بالقرآن؛ كالتفسير والنحو.

والجهة الأخرى: أنها آخذة بالنقاش آراء إمامين لهما في علوم القرآن عامة يد طولى، وعناية خاصة بباب الوقف والابتداء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. جَمْعُ ما استدركه الدانيّ في كتاب المكتفى في الوقف والابتدا على السجستانيّ.
2. دراسة هذه الاستدراكات، والنظر فيما بنى عليه كل منهما رأيه، والخروج بما أراه صوابًا في ذلك.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات قريبة من دراستي، تعين في إتمامها ولا تمنع من المضيّ فيها؛ لما بينها وبين دراستي من فوارق سأكشف عنها. وإليك هذه الدراسات:

1. وقوف الإمام أبي حاتمٍ السجستانيّ من خلال كتاب المكتفى للدانيّ. بحثٌ أعَدَّه الدكتور: إبراهيم بن عبدالله الزهرانيّ، ونشره في مجلة معهد الإمام الشاطبيّ للدراسات القرآنية، المجلد 9، العدد 71، إبريل 4102 م.

تتبع وقوف السجستانيّ في كتاب المكتفى للدانيّ، بعد أنْ ترجم لهما وعَرَّف بالمكتفى، وبيّن مصطلحات الوقف عند السجستانيّ، وأقسامه عند الدانيّ، واستعرض كل مواضع الوقف والابتداء التي نقلها الدانيُّ عن السجستانيّ البالغة 37 موضعًا ودرسها وناقشها. ومن أبرز نتائجها: أن الدانيّ وافق السجستانيّ في مواضع أربعة، وخالفه في باقيها، وأن الدانيّ حاكَمَ السجستانيّ فيما قاله إلى صحة الوقوف والابتداءات ومعانيها لا إلى التقسيمات المختلف فيها بين العلماء.

والفرق بين هذه الدراسة وبين ما سأقوم به؛ أن الهدف الأساس لدراسة الزهرانيّ الجمع؛ بحيث تتتبع مواضع الوقف والابتداء المنقولة في المكتفى عن السجستانيّ، دون نظرٍ للاستدراكات ومناقشتها، عكس ما أنا عازم عليه؛ فلست بصدد إيراد كل ما قاله السجستانيّ مما نُقِل في المكتفى، إنما ما للدانيّ على السجستانيّ تعقب فيه.

1. تعقبات أبي عمرٍو الدانيّ على ابن الأنباريّ في مسائل الوقف والابتداء من خلال كتابه المكتفى: جمعًا ودراسة. مقالة أعدها: أحمد قواسم، نشرها في مجلة الشهاب المجلد 9، العدد 2، تاريخ النشر 51/ 7/ 3202 م.

تتبع الباحث تعقبات الدانيّ في المكتفى على ابن الأنباريّ، ثم حلّلها ودرسها واستنبط معالم منهجية، وفوائد معرفية في علم الوقف والابتداء. وأبرز نتائجها: استفادة الدانيّ من ابن الأنباريّ في الوقف والابتداء، وأنه ليس مصدره الوحيد، وأن لتعقباته عليه أهميةً من جهة قيمتها النحوية والتفسيرية، ومن أبرز ما أوصت به الدراسة: مواصلة البحث في استدراكات الدانيّ على غيره من أهل هذه الصناعة.

ومع ما في دراستي من استجابة لإحدى توصيات هذه الدراسة؛ غير أن دراستي إنما تلتقي معها في الانطلاق من تعقبات الدانيّ على غيره في مسائل الوقف والابتداء، وإلا فدراسة قواسم تناقش تعقبات الدانيّ ابنَ الأنباريّ، ودراستي تناقش تعقباته السجستانيّ، مع ما للسجستانيّ من مَيزة الأسبقية الزمانية على ابن الأنباريّ رحم الله الجميع.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدتُ المنهج الاستقرائيّ، والمنهج التحليليّ الوصفيّ، والمنهج المقارِن. وأخذت في تحرير البحث بالإجراءات الآتية:

1. رتبت استدراكات الدانيّ على السجستانيّ في كتابه: المكتفى حسب ترتيب المصحف.
2. ذكرت الآية التي هي موضع الوقف والابتداء، ثم عرضت استدراك الدانيّ على السجستانيّ.
3. درست الاستدراك بعد تحليله منطلقًا من المصادر الأصيلة والمراجع المعتبرة، مع توثيق ذلك.
4. ضَبَطْتُ بالشكل المشكل.
5. لم أُتَرْجِم للأعلام الواردين في ثنايا الدراسة، إلا إنْ ورد في كلام الدانيّ.
6. كتبتُ الآيات بالرسم العثمانيّ مستخدمًا برنامج مصحف المدينة المنورة (مجمع الملك فهد رحمه الله).

خطة الدراسة:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس، وإليك تفصيلها:

المقدمة تضمنت بعد الديباجة مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهميتها وأهدافها، والدراسات السابقة ومنهجيتها وإجراءاتها، وخطتها.

في التمهيد عرفت بأبرز المصطلحات المترددة في الدراسة.

فأما مباحثها؛ فالأول: التعريف بأبي حاتمٍ السجستانيّ، وأبي عمرٍو الدانيّ.

والمبحث الثاني: التعريف بكتاب: المكتفى في الوقف والابتدا.

والمبحث الثالث: استدراكات أبي عمرٍو الدانيّ على أبي حاتمٍ السجستانيّ.

وأما الخاتمة فقد ضَمَّنتها نتائج البحث وتوصياته.

وفي الفهرس اكتفيت بذكر المصادر والمراجع.

أسأل الله أن يمدني بعونه، ويسدد الرأي، ويعفو عن الزلل.

التمهيد

هذا تعريف بالمصطلحات المترددة في الدراسة يعطي الأذهان تصورًا عنها.

أولًا: استدراكات

جَمْع استدراك، مصدر استدرك، أصله (درك)، يدل على: «لُحُوق الشيء بالشيء ووصوله إليه»[1]. والمستدرِك يُلْحِق القولَ بالقول والرأيَ بآخر، قال ابن منظور: «واستدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به»[2].

والاستدراك اصطلاحًا: تعقّب يراد منه رَفْع التوهم الذي تولّد من كلام سابق[3].

ثانيًا: الوقف والابتداء

يطلق على أحد علوم القرآن، وهو مكوَّن من جزءين: الوقف، والابتداء. وسأعرِّف بكل جزء منفردًا:

-الوقف: مصدر (وَقَفَ)، كلمة تدل على إحجام ومُكْث وحَبْس وكَفّ[4].

ويسمى أيضًا: القطع.

وهو عند القراء: «عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يُتنفس فيه عادةً بِنِيَّةِ استئنافِ القراءة لا بِنِيَّةِ الإعراض»[٥]، وقيل: «قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها»[٦].

-الابتداء: مصدر (بدأ) ومعناه افتتح الشيء[7]، ويسمى أيضًا: الائتناف.

وتعريفه عند القراء: «الشروع في القراءة سواء كان بعد قَطْعٍ وانْصِرافٍ عنها أو بعد وقف»[8].

وعندي أن في هذا التعريف قصورًا يسيرًا؛ فهو بحاجة لزيادة توضيحية في آخره؛ فأقترح أن يقال: الشروع في القراءة بعد قَطْعٍ وانْصِرافٍ عنها، أو بعد قطعٍ يَتَنَفَّس فيه عادةً ناويًا الاستئناف من فوره.

وقد عرفه الدوسريّ بما هو أخصر وأحسن فقال: «معاودة القراءة بعد وقف»[9].

ثالثًا: الوقف الكافي

عُرِّف بأنه: الوقف على كلمة لها تعلق بما بعدها من جهة المعنى دون اللفظ[10].

رابعًا: الوقف الحسن

عُرِّف بأنه: الوقف على كلمة لها تعلق بما بعدها لفظًا ومعنى، لكن لا يحتاج إلى ما بعده، ويحتاج إليه ما بعده[11].

خامسًا: الوقف التام

عُرِّف بأنه: الوقف على كلمة ليس لها تعلق بما بعدها لا لفظًا ولا معنى[12].

المبحث الأول: التعريف بأبي حاتمٍ السجستانيّ، وأبي عمرٍو الدانيّ

سأعرّف بالمستدرَك عليه والمستدرِك للوقوف على مكانتهما العلمية؛ وذلك بذكر اسمهما ونسبهما، وتأريخ ولادتهما ومكانها، ومكانتهما العلمية، وأبرز شيوخهما وتلامذتهما، وتأريخ وفاتهما ومكانها، وأشهر مؤلفاتهما.

أولًا: أبو حاتمٍ السجستانيّ

اسمه ونسبه: «سهل بن محمد بن عثمان السِّجِسْتَانِيّ»[13]، نسبته إلى سجستان، وأصلهم من تستر، ولكنهم اتجروا في سجستان وكِرْمان فأصابوا مالًا كثيرًا، واستوطنوا سجستان فكانت لهم الرئاسة بالمال فيها[14].

تأريخ ولادته ومكانها: لم تشر المصادر لشيء يتعلق بها.

مكانته العلمية: كان إمامًا في غريب القرآن، واللغة، والشعر، روى علم سيبويه عن الأخفش، ولم يمهر في النحو، يقال: إنه أول من صنف في القراءات، وله اختيار فيها، وكان مقرئ البصرة في زمانه وإمام جامعها[15].

له عناية بالوقف يدل عليها ما حدث به الحسين بن تميم، قال: «صلى أبو حاتم بالبصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها فما أخطأ يومًا، ولا لحن يومًا، ولا أسقط حرفًا، ولا وقف إلا على حرف تام»[16].

أبرز شيوخه وتلامذته:

تتلمذ على أئمة كبار؛ منهم: يعقوب الحضرميّ، وأبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ، والأخفش سعيد بن مَسْعَدة، وأبو زيد الأنصاريّ سعيد بن أوس، والأصمعيّ عبدالملك بن قُرَيب، وأبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى.

وتتلمذ عليه أجلة؛ من أفذاذهم: أبو داود السجستانيّ سليمان بن الأشعث، والنسائيّ أحمد بن شعيب وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، والمبرد محمد بن يزيد في آخرين[17].

تأريخ وفاته ومكانها: اختلف في شهر وفاته وسنتها؛ فقيل: المحرم، وقيل: رجب، أما السَّنَة فقيل: 248 وقيل: 250، وقيل: 254، وقيل: 255 هـ، وذلك في البصرة[18].

ويبدو أنه توفي في رجب فإنه شهر حرام، وبهذا يلتئم القولان. وأما السَّنَة فالمشتهر 255 هـ.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس 2/ 269.
(2) لسان العرب، ابن منظور 10/ 421.
(3) انظر: التعريفات، الجرجانيّ ص 21؛ والتوقيف على مهمات التعاريف، المناويّ ص 48؛ ومعجم لغة الفقهاء، قلعجيّ وقنيبيّ ص 60.
(4) يُنْظَر: تهذيب اللغة، الأزهريّ 9/ 251؛ ومقاييس اللغة، ابن فارس 6/ 135.
(5) الإتقان في علوم القرآن، السيوطيّ 1/ 299.
(6) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشمونيّ 1/ 23.
(7) مقاييس اللغة، ابن فارس 1/ 212.
(8) غاية المريد في علم التجويد، عطية نصر ص 233.
(9) التجريد لمعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 7.
(10) يُنْظَر: التمهيد في علم التجويد، الجزريّ ص 171؛ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشمونيّ ص 25؛ والتجريد لمعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 119.
(11) يُنْظَر: التمهيد في علم التجويد، الجزريّ ص 174؛ والتجريد لمعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 113.
(12) يُنْظَر: التمهيد في علم التجويد، الجزريّ ص 167؛ والتجريد لمعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 115.
(13) طبقات النحويين واللغويين، الإشبيليّ ص 94.
(14) يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 3/ 1406.
(15) يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 3/ 1406؛ وتهذيب الكمال، المزيّ 12/ 204؛ ومعرفة القراء الكبار، الذهبيّ ص 128 وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 320.
(16) غاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 320.
(17) يُنْظَر: طبقات النحويين واللغويين، الإشبيليّ ص 94؛ ومعجم الأدباء، الحمويّ 3/ 1406؛ وتهذيب الكمال، المزيّ 12/ 204؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 320.
(18) وفيات الأعيان، ابن خلكان 2/ 433.

أشهر مؤلفاته:

تآليفه كثيرة؛ منها: كتاب الفَرق، وكتاب القراءات، وكتاب الأضداد، وكتاب الإدغام، وكتاب اختلاف المصاحف، وكتاب إعراب القرآن، وكتاب المقاطع والمبادي[19]، وهذا الأخير يقال: إنه في الوقف والابتداء.

ثانيًا: أبو عمرٍو الدانيّ

اسمه ونسبه: عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرٍو الدانيّ، الأمويّ مولاهم، القرطبيّ، المعروف في زمانه بابن الصيرفيّ[20].

تأريخ ولادته ومكانها: ولد سنة 371 هـ، قيل: من أهل قرطبة[21]؛ قلت: مما يدفع للقول بأنه ولد فيها.

مكانته العلمية: مُحَدِّثٌ مُكْثِر، ومقرئٌ مقدَّم، لم يكن أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه، أحد الأئمة في علم القراءات ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، عارف بالحديث وطرقه وأسماء رجاله، حسن الخط والضبط، من أهل الذكاء والتفنن، مالكيّ المذهب، والقراءُ خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء وغيرها[22].

أبرز شيوخه وتلامذته: روى عن علماء بلده، ورحل للقاء العلماء. أبرز شيوخه: عبدالعزيز بن جعفر الفارسيّ، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو الفتح فارس بن أحمد وأكثرَ عنه، وأبو عبدالله ابن أبي زمَنِين، وسمع كتاب ابن مجاهد في اختلاف السبعة من أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب.

تلا عليه جماعة كثيرة؛ منهم: أبو الذواد مفرج الإقباليّ، وأبو داود سليمان بن نجاح، وأبو الحسين يحيى بن البياز، وأبو الحسن بن الدوش، وحدَّث عنه خلق كثير؛ منهم: خلف بن إبراهيم الطليطليّ، وروى عنه بالإجازة أبو عبدالله أحمد بن محمد الخولانيّ، وأحمد بن عبدالملك المرسيّ[23].

تأريخ وفاته ومكانها: وافته المنية منتصف شوال سنة 444 هـ، في دانية، ودُفِن من يومه بعد العصر، ومشى صاحب دانية أمام نعشه وشَيَّعه خلق عظيم[24].

أشهر مؤلفاته: تصانيفه كثيرة ذكر أنها بلغت مائة وعشرين مصنفًا، أكثرها حول القرآن الكريم، ومن أشهرها: جامع البيان في القراءات السبع، والتيسير في القراءات السبع، والمقنع في رسم المصحف، والمحكم في النقط، والمحتوى في القراءات الشواذ، والمكتفى في الوقف والابتدا، وهذا الكتاب أصل مادة هذه الدراسة، ومن تصانيفه: طبقات القراء، والفتن والملاحم، وأرجوزة في أصول السنة[25].

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المكتفى في الوقف والابتدا

الهدف الأساس للدراسة ليس الحديث المعمَّق عن كتاب المكتفى في الوقف والابتدا؛ لذلك سأُعَرِّف به في حديثٍ مقتضبٍ أُسَلِّط به الضوء على نقاط تكفي لإعطاء تصور عنه:

1. لم يصرح الدانيّ باسم الكتاب في مقدمته، بل قال: كتاب الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن.
2. لم يسم مصادره فيه؛ واكتفى بذكر المعارف المقتضب منها مادته؛ كأقاويل المفسرين وكتب القراء والنحويين.
3. موارده فيه: مروياتٌ عن شيوخه كعبدالعزيز بن جعفر، وأبي الفتح، وخلف الخاقانيّ، وأبي مسلم الكاتب والسجستانيّ وكان يستدرك عليه في كثير مما نقل عنه، ومجاهد، وأحمد بن جعفر الدينوريّ، والنَّحَّاس وابن الأنباريّ، والفَرَّاء، والأخفش، والزَّجَّاج.
4. رتّبه على السُّوَر في نسق واحد إلى آخر القرآن.
5. لم يخله من حديثٍ مسنَد أو تفسير أو قراءة أو معنى أو إعراب؛ وذلك دون استغراق أو استقصاء؛ فكان منهجه فيه القصد والإيجاز والاختصار.
6. مضى في عرض مقصوده مبتدئًا بالحديث عن تعليم الوقف التمام، ثم ذكر أقسام الوقف مستعرضًا آراء العلماء مرجحًا أنها أربعة: تام مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك[26]. ووعد بتفسيرها قسمًا قسمًا، وبيان فروعها، والتمثيل لكل قسم.

وقد كان الدانيّ ذا منهج واضح في ذكر أنواع الوقف، وحَدِّها بمعانٍ محررة منضبطة؛ ولذلك شاع استخدامها لدى الناس وهي التي وقع عليها اختيار خاتمة الحفاظ ابن الجزريّ.

وحيث مر الحديث عن اصطلاحات الدانيّ في الوقف؛ فمن المناسب -هنا- ذِكْر اصطلاحات السجستانيّ الذي يهدف البحث دراسة تعقّبات الدانيّ له؛ فإن العَمَّانيّ[27] ذكر أن أنه جعل الوقوف خمس درجات، استخدم لكل درجة لقبًا؛ أعلاها التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم. وذكر العَمَّانيّ أن السجستانيّ لم يجعل كل لقب محصورًا في معنى بعينه، بل قصد الألقاب كلها معنًى واحدًا، وهو صلاحية الوقف في ذلك الموضع؛ وهو ما يعني أن لديه توسعًا في استعمال هذه المصطلحات.

1. استعرض القرآن سورةً سورةً وما فيها من وقوف.
2. أتى بعلل الوقوف في أحيانٍ كثيرة.
3. أتى بخلاف العلماء في هذا الباب، ثم اختار ذاكرًا السبب.
4. أتى بقواعد كلية في هذا الباب.

هذا أبرز ما رصدته من معالم تعرّف بهذا الكتاب النفيس في بابه.

المبحث الثالث: استدراكات أبي عمرٍو الدانيّ على أبي حاتمٍ السجستانيّ

استدرك الدانيّ في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا على السجستانيّ في ستة عشر موضعًا سأستعرضها مع دراستها، وبيان ما يترجح لديّ في ذلك.

سورة البقرة

1. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ... ﴾ [البقرة: 15].

قال الدانيّ: «وكان أبو حاتمٍ يكره الابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ وبقوله: ﴿...وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: 54] وما أشبههما، والابتداءُ بذلك عندنا حسنٌ، والقطعُ قبله كافٍ[28]؛ لأن معنى الاستهزاء والمكر من الله تعالى المثوبة والجزاء، أي: يجازيهم جزاءَ استهزائهم ومكرهم. وقيل: المعنى بأنْ يأتيهم بالعذاب الذي يستحقونه من حيث لا يشعرون»[29].

(19) يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 3/ 1408.
(20) يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 4/ 1603؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 503.
(21) يُنْظَر: تذكرة الحفاظ، الذهبيّ 3/ 212.
(22) يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 4/ 1603؛ وإنباه الرواة 2/ 341؛ وتذكرة الحفاظ، الذهبيّ 3/ 212.
(23) يُنْظَر: تذكرة الحفاظ، الذهبيّ 3/ 212؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 504.
(24) يُنْظَر: الوافي بالوفيات، الصفديّ 20/ 20.
(25) يُنْظَر: تذكرة الحفاظ، الذهبيّ 3/ 212؛ والوافي بالوفيات، الصفديّ 20/ 20؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 504.

(26) يُنْظَر: المكتفى في الوقف والابتدا، الدانيّ ص 38- 39.
(27) يُنْظَر: المرشد في الوقف، العَمَّانيّ 1/ 13-12.
(28) وهو: الوقف على كلمة لها تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ. يُنْظَر: التجريد لعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 119.
(29) المكتفى، الدانيّ ص 20-19.

الدراسة:

فيه مسألتان:

الأولى: نقل كراهة السجستانيّ الابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ وبقوله: ﴿... وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: 54] ، وأشباههما من جُمَل تسندُ أفعالًا أو أوصافًا لله الابتداءُ بمثلها يُوْهِم نسبة العبث واللعب له، وهو منزه عنهما، ولم يُشِر الدانيّ إلى احتجاج السجستانيّ لرأيه، لكنه يُفْهَم من احتجاجه حين استدرَك عليه.

وما ذهب إليه السجستانيّ – بحسب بحثي– رأي لم يقل به غيره.

الأخرى: استدرك الدانيّ عليه فجعل الابتداء به حسنًا، وذكَر تخريجين للابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ يَظهر بهما حُسْنه؛ أحدهما: أنّ استهزاء الله بمعنى المجازاة. والآخَر: يشير إلى أنه إيصال العذاب الذي يستحقونه بحيث لا يشعرون. قلتُ: عُدَّ هذا الآخر استهزاء بحسب تقدير نظر الناس وتأملهم.

والتخريجان المذكوران أحدهما: متعلق بسبب تسمية فعل الله بهم استهزاءً، وأنه من باب المجازاة؛ فالشيء يسمى بسببه، وهذا يشبه قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا...﴾ [الشورى: 40] فالسيئة الأولى ليست هي الثانية وإن اشتركتا في اللفظ. والتخريج الآخر: متعلق بكيفية مجازاتهم، ووجْهِ عَدّها استهزاءً.

والدانيّ في استدراكه على السجستانيّ مسبوق؛ فابن الأنباريّ استدرك على السجستانيّ فقال: «ولا معنى لهذا الذي ذكره؛ لأنه يحسن الابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ على معنى: الله يجهّلهم ويخطّئ فعلهم.... وقال أصحابنا: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ معناه: يجازيهم على استهزائهم، فيكون الاستهزاء والمكر والخديعة واقعة بهم»[30].

وليست التخريجات التي ذكرها الدانيّ هي غاية ما ذكر المفسرون في معنى الآية، بل هناك أقوال أوصلها ابن الجوزي لتسعة[31]، وأغلبها في بيان كيفية استهزاء الله بهم، وعندي أن أحسنها هو التخريج الثاني الذي ذكره الدانيّ: إيصال العذاب الذي يستحقونه بحيث لا يشعرون، وثَمّ تخريج آخر لا يَقِلّ حسنًا، وقريب المعنى منه، وهو أن الاستهزاء بمعنى ما جاء في سياق الآية من قوله: ﴿...وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [البَقَرَة : ١٥] ، وقد عَدّ السعديّ هذا من استهزاء الله بهم[32].

وبهذا تظهر وجاهة استدراك الدانيّ على السجستانيّ.

2.قال تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَاكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة: 28].

قال الدانيّ: «وقول أبي حاتم: إن الوقف على ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾ واحتجاجه على ذلك ليس بشيء؛ لأن ما بعد ذلك نسق عليه ولا يقطع منه»[33].

الدراسة:

لحظتُ أمرين:

أولهما: جعل الوقف عند السجستانيّ على ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾، ثم لم يذكر نوعه.

والنقل مختلف عنه في موضع الوقف ونوعه على قولين:

(30) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/ 499.
(31) يُنْظَر: زاد المسير، ابن الجوزيّ 1/ 34- 35.
(32) يُنْظَر: تيسير الكريم الرحمن، السعديّ ص 43.
(33) المكتفى، الدانيّ ص 21-20.

أولهما: أنه على ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾ وهو تام[34]؛ نسبه له ابنُ الأنباريّ خطأً[35]، ويبدو أن الدانيَّ تابعه في هذا الخطأ.

ثانيهما: أنه كافٍ؛ جزم به الأشمونيّ ذاكرًا أن ابن الأنباريّ أخطأ في الحكاية عن السجستانيّ أنه على ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾ تام[36]؛ وعليه فالوقف التام عند السجستانيّ ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾ ؛ وهذا ما نقله النَّحَّاس[37]، والقرطبيّ[38]. وتابع السجستانيَّ فيه العمانيُّ[39].

أمر آخَر لحظته في استدراك الدانيّ: انتقد احتجاج السجستانيّ لرأيه بيّد أنه لم يصرح بحجته، وقد صرح بها ابن الأنباريّ، قال: «وقال السجستانيّ: الوقف على قوله: ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾ تام؛ لأنهم إنما وُبِّخوا بما يَعْرِفون وما يُقِرُّون به، وذلك أنهم كانوا يُقِرُّون بأنهم كانوا أمواتًا إذ كانوا نطفًا في أصلاب آبائهم، ثم أُحيوا من النُّطَف، ولم يكونوا يعترفون بالحياة بعد الموت فقال الله لهم موبِّخًا: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ...﴾ أي: ويْحكم كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكم. ثم ابتدأ فقال: ﴿...ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾»[40].

فكأنه يريد القول بأن الله ألزمهم بما كانوا به مقرين من أنه الذي نقلهم من العدم إلى الوجود. ولعل السجستانيّ في هذا استحضر قول الله مناقشًا الكفار لإثبات البعث: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ...﴾ [الروم: 27]، وأشباهها من آيات فيها الحديث عن خلقهم الأول ونقلهم من العدم؛ وهو ما أقنعه بأنَّ الاحتجاج عليهم اكتمل عند قوله: ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾.

وهذه كذلك حجة له عند من نقل عنه أن الوقف تمام عند ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾[41]؛ فكلهم يرى أن الوجه عنده أن الله احتج عليهم بما هم مقرّون به، وإنما هم مقرّون بما عاينوا، وذلك إلى ما قبل الحياة الثانية؛ وعليه فتوبيخهم يصلح أن يكون لإنكارهم ما عاينوا.

ولم يرض الدانيّ رأي السجستانيّ ولا احتجاجه، وعَلَّل اعتراضه عليه بأنَّ ما بعد ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾ نسق عليه، يعني: ﴿...ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ، وما احتج به عليه هو المتقرر في الباب فإنهم ذكروا في ما لا يتم الوقف عليه: أنه لا يوقف على المنسوق[42] دون ما نَسَقْتَه عليه[43].

والدانيَّ مسبوق بهذا الاستدراك والاحتجاج على السجستانيّ[44]، وممن سبقه النَّحَّاسُ فإنه –وإن جعل حجته حسنة في ظاهرها– ذكر أنها عند التأمل غير لازمة؛ حيث إن الله إذا كان وبّخهم على ما هم مقِرُّون به فقد وبّخهم بكفرهم، وهم غير مقرّين بالكفر[45].

وعندي أن الوقف كافٍ على ﴿فَأَحۡيَاكُمۡۖ﴾، أما التام فعلى رأس الآية؛ لما يأتي:

- أن توبيخه إياهم كان لكفرهم بكل المراحل التي ينقلهم فيها إماتَتهم اثنتين وإحياءَهم اثنتين؛ فذلك ثابت عندهم، فمن أوجد الإنسان من عدم قادر على إحيائه بعد الإماتة، فهي كلها دلائل وبراهين تمنع من الكفر. والقول بأنها كلها براهين ناطقة بقدرته على الإحياء بعد الإماتة ذهب إليه غير واحد[46].

(34) وهو: الوقف على كلمة ليس لها تعلق بما بعده لا لفظًا ولا معنى. يُنْظَر: التجريد لعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 115.
(35) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/510.
(36) يُنْظَر: منار الهدى، الأشمونيّ 1/ 68-67.
(37) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 1/130.
(38) يُنْظَر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ 1/ 249.
(39) يُنْظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمانيّ 1/ 166.
(40) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/510.
(41) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 1/130.
(42) المنسوق؛ أي: المعطوف عليه. وعطف النسق هو: «التَّابع المُتوَسِّط بينه وبين متبوعه أحد حُرُوف العَطف». شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، ص 301.
(43) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/116؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 36.
(44) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/514.
(45) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 1/130.
(46) يُنْظَر: معالم التنزيل، البغويّ 1/ 100؛ الكشاف، الزمخشريّ 1/ 122؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 1/ 114؛ وأنوار التنزيل البيضاويّ 1/ 65.

• القول بأن الوقف التام على رأس الآية يتناغم مع القول بأن الاستفهام للتعجب[47]، وكونه للتعجب يصلح توجيهه للكفار، وتوجيهه للمؤمنين؛ ووجه توجيهه للكفار بيّن، أما توجيهه للمؤمنين فلأن الله أراد تبعيد الكفر منهم وهم متحققون بالإيمان بهذه الدلائل[48].

وعليه؛ فالظاهر عدم وجاهة استدراك الدانيّ على السجستانيّ؛ إذ القول منسوب إليه خطأ.

3. قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ...﴾[البقرة: 217].

قال الدانيّ: «قال ابن الأنباريّ[49]: ﴿...وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ حسن، يريد كافيًا، أو هو قول أبي حاتم. وليس كذلك؛ لأن ﴿...وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ ...﴾ نَسَقٌ على قوله: ﴿وَصَدٌّ﴾؛ ولأن خبر المبتدأ لم يأت بعد»[50].

الدراسة:

فيه مسائل:

الأولى: جَعَل الدانيّ الوقف الحسن مرادفًا الكافي في نظر صاحب القول المستدرَك عليه؛ إذ لا ينبغي أن يظنّ الترادف بينهما في رأي الدانيّ؛ فهما بمنزلتين مختلفتين عنده؛ فالكافي عنده ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ[51]. أما الحسن فهو ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعًا[52]. أما السجستانيّ فقد تقدم حديث العَمّاني عن طريقته في استخدام ألقاب درجات الوقف عنده وأنه يتوسع فيها متجوّزًا.

الثانية: تردَّد فيمن قال الوقف على ﴿...وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ حسن؛ أهو ابن الأنباريّ أم السجستانيّ؟

ووجدته عند ابن الأنباريّ؛ قال: « ﴿...وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ حسن»[53].

ومنسوب للسجستانيّ كذلك؛ قال النَّحّاس: «على أن أبا حاتمٍ قد زعم أن الوقف الكافي﴿...وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ ...»[54].

الأخيرة: استدراكه على مَن رأى الوقف على ﴿...وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ حسنًا. واحتج لرأيه بحجتين:

1. أنها نسق على وصَدّ.
2. أن خبر المبتدأ لم يأت بعد.

وهذا القول يوافق الجمهور[55] القائلين: ﴿...وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴾ مقطوعة عما قبلها وهي مبتدأ وما بعدها ﴿....وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ...﴾ عطف عليها، والخبر –للثلاث: الصَّد عن سبيل الله والكفر به وإخراج أهل المسجد الحرام منه– هو قوله: ﴿...أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ...﴾؛ ولذلك لم يحسن الوقف على جملةٍ من الجُمَل المعطوفة على المبتدأ قبل اكتمال الخبر.

وبهذا يتبين أن الدانيّ محقٌّ في استدراكه على السجستانيّ.

سورة آل عمران

4. قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ 3 مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ ...﴾ [آل عمران: 4-3].

قال الدانيّ: « ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: تام. وليس كذلك؛ لأن ما بعده نسق عليه»[56].

الدراسة:

هنا مسألتان:

الأولى: رأى الوقف على ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ كافيًا.

وقال ابن الأنباريّ: حسن غير تام. وقولهما بمعنى واحد[57].

وافقهم النَّحّاس[58]، والأشمونيّ، لكن عبارته مختلفة عن عبارة الدانيّ حيث قال: «﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ تام، ﴿... وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ...﴾ أتم؛ لانتهاء القصة»[59].

والقول بأنه كافٍ يوافق رأي السُّدِّيّ أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا تقديره: وأنزل التوراة والإنجيل والفرقان هدًى للناس المتقين[60].

الأخرى: استدرك على السجستانيّ فنفى تمام الوقف على ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾، واحتج عليه بأن ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ نسق على ﴿...وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ...﴾ ، وقد أشرتُ أنه لا يوقف على المنسوق دون ما نسقته عليه.

ويظهر أن الذي حملهم على القول بأن ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ نسق على ما بعدها؛ هو أن الحديث متصل في تعداد ميزات ما أنزل الله من الكتب، فالله يخبر أنه جعلها هدًى، ومفرقة بين الحق والباطل. قال الزمخشريّ: «فإن قلت: ما المراد بالفرقان؟ قلت: جنس الكتب السماوية؛ لأن كلها فرقان يفرق بين الحق والباطل، أو الكتب التي ذكرها، كأنه قال بعد ذكر الكتب الثلاثة: وأنزل ما يفرق به بين الحق والباطل من كتبه، أو من هذه الكتب»[61].

وحجة الدانيّ حق، وبها احتج غير واحد[62]؛ وعليه فاستدراكه على السجستانيّ وجيه صحيح؛ والوقف على ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ كافٍ.

5. قال تعالى: ﴿...إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [آل عمران: 45].

قال الدانيّ: «﴿...نُوحِيهِ إِلَيْكَ...﴾ [آل عمران: 44] كافٍ. ومثله: ﴿...يَكْفُلُ مَرْيَمَ...﴾ [آل عمران: 44]. ومثله: ﴿...فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ...﴾، وقال أبو حاتم: هو تام. وليس كذلك؛ لأن ما بعده معطوف عليه»[63].

(47) حكى أن الاستفهام للتعجب غير واحد؛ كالزَّجّاج في معاني القرآن وإعرابه 1/ 107، والماورديّ في النكت والعيون 1/ 90.

(48) وهذا وجه لطيف ذكره الراغب في تفسيره 1/ 134، والبيضاوي في أنوار التنزيل 1/ 66.

(49) أبو بكر، محمد بن القاسم بن بشار. الإمام الكبير. من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظًا له، توفي ليلة عيد النحر سنة 328 هـ، من مؤلفاته: الأضداد، والوقف والابتداء –مطبوع باسم: الإيضاح في بيان الوقف والابتداء–، والمشكل في معاني القرآن. (يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 6/ 2617؛ وإنباه الرواة، القفطيّ 3/ 201؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 2/ 230)

(50) المكتفى، الدانيّ ص 32.

(51) يُنْظَر: المكتفى، الدانيّ ص 10.

(52) يُنْظَر: المكتفى، الدانيّ ص 11.

(53) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 1/ 549.

(54) القطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 185.

(55) يُنْظَر: معاني القرآن، الأخفش 1/ 184؛ وجامع البيان، الطبريّ 3/ 649؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزَّجّاج 1/ 290؛ وإعراب القرآن، النَّحّاس 1/ 110؛ ومشكل إعراب القرآن، مكي 1/ 128؛ والبسيط، الواحديّ 4/ 139؛ ومعالم التنزيل، البغويّ 1/ 276؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 1/ 290؛ وإملاء ما منَّ به الرحمن، العكبريّ 1/ 92؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 105.

(56) المكتفى، الدانيّ ص 37.

(57) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 564-563.

(58) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحّاس 1/211.

(59) منار الهدى، الأشمونيّ 1/ 126.

(60) يُنْظَر: الكشف والبيان، الثعلبيّ 3/ 9؛ وزاد المسير، ابن الجوزيّ 1/ 258.

(61) الكشاف، الزمخشريّ 1/ 336.

(62) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 564؛ والقطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 211؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 126.

(63) المكتفى، الدانيّ ص 40.

الدراسة:

فيه مسألتان:

الأولى: أن الوقف على ﴿...فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ...﴾ كافٍ. وبهذا قال ابن الأنباريّ لكن عبّر بأنه حسن، والمعنى واحد[64]، ووافقه الأشمونيّ لكن بعبارةٍ نحوها؛ هي: أنه جائز[65].

الأخرى: خطّأ الدانيّ السجستانيّ في أن الوقف على ﴿...فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ...﴾ تام، واستدرك عليه بأنه كافٍ، واحتج لذلك بأن ما بعده معطوف عليه، ويعني به: ﴿... وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾. وبحجته قال غير واحد[66].

قال ابن الأنباريّ: « ﴿... وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ نسق على ﴿وَجِيهٗا﴾ كأنه قال: وجيهًا ومقربًا؛ فلا يتمّ الوقف على النسق قبل ما نُسِق عليه»[67].

وقال الزمخشريّ: « ﴿وَجِيهٗا﴾ حال من ﴿بِكَلِمَةٖ﴾ وكذلك قوله: ﴿... وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. أي: يبشرك به موصوفًا بهذه الصفات»[68].

فقوله: ﴿...وَجِيهٗافِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ...﴾ ليست وحدها وصف عيسى في الآية حتى يوقف عليها، فقد وصف بغيرها؛ وعليه فالدانيّ لم يُشْطِط في استدراكه على السجستانيّ.

سورة التوبة

6.قال تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةٗ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةٗ وَلَا يَقۡطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمۡ لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [التوبة: 121].

قال الدانيّ: « ﴿...كُتِبَ لَهُمۡ...﴾ كافٍ، وليس بتام؛ لأن اللام في ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ﴾ لام كي فهي متعلقة بقوله: ﴿...إِلَّا كُتِبَ لَهُمۡ...﴾. وقال أبو حاتم: هي لام القسم، والأصل: [ليجزيهم الله] [69]، فحُذِفَتْ النون وكُسِرَتْ اللام في نظائر لذلك كثيرة -قَدَّرَها كذلك- وجعل الوقف قبلها تمامًا. وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله وقَدَّرَه خطأ لا يصح في لغة ولا قياس.

حدثنا أحمد بن عمر الخيريّ[70] قال: حدثنا أحمد بن محمد النَّحّاس النَّحْويّ[71] قال: سمعت أبا الحسن بن كيسان[72] يعيب أبا حاتم في هذا القول ويذهب إلى أنها لام كي»[73].

(64) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 577.
(65) يُنْظَر: منار الهدى، الأشمونيّ 1/ 138.
(66) يُنْظَر: معاني القرآن، الأخفش 1/ 219؛ وإيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 577؛ وإعراب القرآن، النَّحّاس 1/ 158؛ ومشكل إعراب القرآن، مكي 1/ 160؛ والكشاف، الزمخشريّ 1/ 364؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود 2/ 37؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 138؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور 3/ 248.
(67) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 577.
(68) الكشاف، الزمخشريّ 1/ 364.
(69) هكذا وجدتها، ولعل الصواب: ليجزينهم الله.
(70) هكذا وجدتها، والصواب: [الجيزيّ] لا الخيريّ، وهو: أحمد بن محمد، أبو عبدالله المصريّ الجيزي، القاضي، روى القراءة عن أبي الفتح بن بدهن قراءة وعرضًا وعن غيره، وروى القراءة عنه أبو عمرو الدانيّ. توفي بمصر سنة 399 هـ. (يُنْظَر: سير أعلام النبلاء الذهبيّ 12/ 542؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 126)
(71) أبو جعفر، الصفار، النحويّ، الحاذق. عالم بالفقه والقرآن، سمع من ابن الأنباريّ ونفطويه وأمثالهما. توفي سنة 338 هـ. من مؤلفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والقطع والائتناف. (يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 1/ 468؛ وإنباه الرواة، القفطيّ 1/ 136)
(72) محمد بن أحمد بن كيسان، النحويّ، قيل: كيسان لقب أبيه. أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم. يحفظ مذهب البصريين والكوفيين في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وابن مجاهد يرى أنه أنحى منهما. واختلف في وفاته، والأرجح أنها سنة 320 هـ. من مصنفاته: الوقف والابتداء، والقراءات، ومعاني القرآن. (يُنْظَر: معجم الأدباء، الحمويّ 5/ 2309؛ وإنباه الرواة، القفطيّ 3/ 57)
(73) المكتفى، الدانيّ ص 90.

الدراسة:

فيه مسائل:

الأولى: أن الوقف على ﴿...كُتِبَ لَهُمۡ...﴾ عند الدانيّ كافٍ وليس بتام خلافًا لقول السجستانيّ. وهناك من نفى الوقف عليها وأطلق[74]، وهذا عندي أشد مما رأى الدانيّ.

الثانية: حجة الدانيّ للقول بعدم التمام هي أن لام ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ﴾ لام كي التعليلية؛ لذا تعلقت بما قبلها أي: أنّ ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ﴾ من تمام معنى ما قبلها؛ فلا تُقْطَع عنها بالوقف على ما قبلها.

وبهذا قال غير واحد[75].

الثالثة: تعَلّلَ احتجاج السجستانيّ للوقف على ﴿...كُتِبَ لَهُمۡ...﴾ بأن اللام في ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ﴾ لام قسم وأصلها (لَيَجْزِيَنَّهم) حُذِفَتْ نون التوكيد، واللام كُسِرَتْ مكانَ فتحها؛ فاستخدم قياس النظائر. وقد تعَلّلَ قياسَه ابنُ الأنباريّ فقال: «واحتج بأن العرب تقول: (أَظْرِفْ بزيد) فيجزمونه لشبهه بلفظ الأمر»[76]. قَصْدُه أن الأصل في التعجب البناء على الفتح لكن هنا جزم لمشابهته لفظ الأمر؛ فقاس عليه: أن (لَيَجْزِيَنَّهم) لما حُذِفَتْ نونها كُسِرَت اللام منها وإلا فهي لام قسم.

استدرك الدانيّ على السجستانيّ؛ وذكر الإجماع على تخطئة السجستانيّ في تقديره هذا، وأنه لا يصح لغةً ولا قياسًا، وساق بإسناده خبرًا عن ابن كيسان عيبه على السجستانيّ هذا القول.

ووقفْتُ على تخطئة ابنِ الأنباريّ[77]، والنَّحّاسِ[78] السجستانيَّ؛ وهم محقّون.

وبَيَّن وجه الخطأ ابنُ الأنباريّ قال: «وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التعجب عُدِل به إلى لفظ الأمر، ولامُ اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين ولا في حال إضمارها»[79].

الأخيرة: قَدَّمتُ في المسألة الأولى أنَّ السجستانيّ يرى الوقف على ﴿...كُتِبَ لَهُمۡ...﴾ تامًّا، والدانيّ يراه كافيًا، وأن ثَمَّ رأيًا ثالثًا هو أنه لا يوقف عليها، وأطلق؛ فهذه مذاهب ثلاثة؛ وباستعراض الحِجاج والاطلاع على المعاني؛ يظهر أن الوقف لا يكون إلا على رأس الآية، وهذا اختيار النَّحّاس، قال: «والوقف: ﴿...لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾»[80].

سورة يونس

7. قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ...﴾ [يونس: 2].

قال الدانيّ: « ﴿...أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ...﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: تام. والتمام: ﴿لَسَٰحِرٞ مُّبِينٞ﴾» [81].

(74) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 370؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 319.
(75) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 700؛ والقطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 370؛ والدر المصون، السمين 6/ 139؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 319؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور 11/ 58.
(76) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 700.
(77) يُنْظَر: المرجع السابق.
(78) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 370.
(79) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 700.
(80) القطع والائتناف، النَّحّاس 1/ 370.
(81) المكتفى، الدانيّ ص 92.

الدراسة:

هنا مسائل:

الأولى: يرى الوقف على ﴿...أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ...﴾ كافيًا وليس بتامّ كما ذكر السجستانيّ. ونقل النَّحَّاس عن الأخفش أنه تام[82]، وبه قال الواحديّ[83].

الثانية: يرى الدانيّ أن التمامَ الوقفُ على ﴿لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾ متابعًا ابنَ الأنباريّ الذي يرى أنه على﴿...عِندَ رَبِّهِمْ...﴾ حسن، وعلى ﴿لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾ تام[84]، وهو المختار عند العمّانيّ[85].

الأخيرة: لم يذكر الدانيّ حجته لاستدراكه على السجستانيّ، وأظن أنها لشدة الارتباط بين مطلع الآية وختامها. ووقفت على تأويلين لدى المفسرين يظهر بهما شدة الارتباط:

الأول: أن في الآية محذوفًا، قال الطبريّ: «وفي الكلام محذوف استغنى بدلالة ما ذكر عما ترك ذكره وهو: فلما بشرهم وأنذرهم وتلا عليهم الوحي، قال الكافرون إن هذا الذي جاءنا به لسحر مبين»[86].

الآخر: كون ختام الآية تفسيرًا لمطلعها، قال ابن عطية: «وقوله: ﴿قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ يحتمل أن يكون تفسيرًا لقوله: أكان وحينا إلى بشر عجبًا قال الكافرون عنه: كذا وكذا»[87].

وبهذا فالوقف التمام ما رأى الدانيّ لا ما رأى السجستانيّ.

سورة النحل

8. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ...﴾ [النحل: 116].

قال الدانيّ: «وقال أبو حاتم: ﴿...أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ...﴾ كافٍ. وليس كذلك؛ لأن قوله: ﴿...هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ...﴾ حكاية، فلا يكفي القطع دونها»[88].

الدراسة:

فيه مسألتان:

الأولى: استدرك على السجستانيّ فنفى كفاية الوقف على ﴿...أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ...﴾. وبمثل رأي الدانيّ قال غير واحد[89].

وأنكر النَّحَّاس[90]، والعمَّانيّ[91] نسبة القول للسجستانيّ، وحكيا أنه قال: الوقف على ﴿...لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ...﴾.

والسجاونديّ له رأي قريب من السجستانيّ الذي حكاه النَّحَّاس لكن عدّه من (المطلق)[92]، والمطلق عنده: ما يحسن الابتداء بما بعده[93].

الأخرى: احتج لاستدراكه بأن: ﴿...هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ...﴾ حكاية؛ فلا ريب فالقطع قبلها يَحُول دون تمام الحكاية وظهور معناها، والمفسِّر والمفسَّر لا يفصل بينهما، وهي حجة كذلك لمن قدمت أنهم وافقوه الرأي.

وهذه الحجة تظهر بالتأمل في وجوهٍ قيلت في إعراب (الكذب) الأولى؛ إذ اختلف في وجه النصب على أقوال أربعة ذكرها السمين مفصلة[94]، سأذكر اثنين منها رأيت ابن جزيّ اقتصر عليهما[95]؛ أراها مظهرة حجة الدانيّ:

الأول: (الكذب) مفعول به لـ(تصف)، والفعل والفاعل وقعا في جملة تعليلية تخللت جملة مكونة من الفعل (تقولوا) ومعموله (هذا حلال...)؛ وعليه فلا يوقف على الكلام الذي تخللهما لعدم اكتمال بناء الجملة.

الآخر: (الكذب) مفعول به للفعل (تقولوا)، وجملة (هذا حلال...) بدل من الكذب. والتقدير: ولا تقولوا الكذبَ الذي هو قولكم: هذا حلال وهذا حرام.

ومما مضى تتبين صحة استدراك الدانيّ على السجستانيّ؛ هذا إن قيل بصحة ما نسبه الدانيّ للسجستانيّ.

سورة المؤمنون

9. قال تعالى: ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾ [المؤمنون: 67].

قال الدانيّ: «وقال العباس بن الفضل[96]: ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ ...﴾ كافٍ. وقال ابن عبد الرزاق[97]: هو تام. وقال أبو حاتم وابن الأنباريّ[98]: الوقف الكافي ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ﴾ . قال أبو عمرو: وبالأول أقول؛ لدلالة تفسير المفسرين المتقدمين عليه»[99].

الدراسة:

فيه مسألتان:

الأولى: اختلف العلماء في الوقف قبل رأس الآية، ومحل الخلاف موضعان:

1 ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ ...﴾، وفيه قولان: الوقف كافٍ؛ قاله العباس بن الفضل. وقال إبراهيم بن عبدالرزاق: تام.

2. قال السجستانيّ وابن الأنباريّ الوقف الكافي على ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ﴾.

ممن رأى رأيهما النَّحَّاس –رغم أن مرجع الضمير عنده إلى البيت– فجعل الجار والمجرور متعلقًا بـ ﴿تَهۡجُرُونَ﴾ قال: «فيبتدئ: ﴿بِهِۦ﴾، أي: بالبيت العتيق تهجرون أنبيائي أو تهزؤن»[100].

والعكبريّ كذلك لكن الضمير عنده متعلق بـ ﴿سَٰمِرٗا﴾؛ أي: تسمرون حول البيت[101]، وهذه التأويلات تعضد رأي السجستانيّ وابن الأنباريّ؛ ما يعني أن لهما مستمسكًا.

(82) يُنظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 1/ 372.
(83) البسيط، الواحديّ 11/ 120.
(84) يُنظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 702.
(85) يُنظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمَّانيّ 1/ 209.
(86) جامع البيان، الطبريّ 12/ 113.
(87) المحرر الوجيز، ابن عطية 3/ 103.
(88) المكتفى، الدانيّ ص 119.
(89) يُنظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 750- 751؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 1/ 416.
(90) القطع والائتناف، النَّحَّاس 1/ 433.
(91) المرشد في الوقف والابتداء، العمَّانيّ 2/ 334.
(92) يُنظَر: علل الوقوف، السجاونديّ 2/643.
(93) علل الوقوف، السجاونديّ 1/ 116.

(94) يُنظَر: الدر المصون، السمين 7/ 297.
(95) يُنظَر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 1/ 438.
(96) أبو القاسم، العباس بن الفضل بن شاذان، الرازيّ، المقرئ. إمام في القراءة متقن مشهور. أقرأ مع والده بالريّ. صاحبُ المقاطع والمبادئ. روى عنه القراءة ابن مجاهد وغيره. وبقي إلى سنة 310 هـ. (يُنظَر: معرفة القراء، الذهبيّ ص 137؛ وغاية النهاية، ابن الجزري 1/ 352 – 353)
(97) إبراهيم بن عبد الرزاق، أبو إسحاق الأنطاكي المقرئ، أحد الحذاق. أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن طائفة كبار، وصنف كتابًا في القراءات الثمان. روى عنه القراءة عبد المنعم بن غلبون وغيره. توفي سنة 338 هـ، وقيل: في شعبان سنة 339 هـ. (يُنظَر: معرفة القراء، الذهبيّ ص 163؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 1/ 16)
(98) يُنظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 762.
(99) المكتفى، الدانيّ ص 141.
(100) يُنظَر: الكشاف، الزمخشريّ 3/ 193.
(101) القطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 503.

الأخرى: استدرك الدانيّ على قول ابن عبدالرزاق، وقول السجستانيّ وابن الأنباريّ، فاختار القول الأول موافقًا العباس ابن الفضل؛ واحتج بدلالة تفسير المفسرين المتقدمين عليه، حيث جعلوا ضمير (به) عائدًا على البيت الحرام؛ جاء عن ابن عباس–رضي الله عنهما– ومجاهد والحسن وابن جبير وقتادة والضحاك أن المراد: مستكبرين بحرم البيت تقولون: إنه لا يظهر عليكم فيه أحد[102]. وجوّز الزَّجّاج كون الضمير عائدًا على القرآن[103]، والمعنى: يحدث لكم بتلاوته عليكم استكبار؛ ذكر الواحديّ أنه قولٌ عن ابن عباس–رضي الله عنهما– في رواية عطاء[104]، وجوّده ابن عطية[105]. أو يُضمَّن الاستكبار معنى التكذيب ولذلك عُدِّي تعديته بالباء[106].

وعليه؛ يظهر كون الجار والمجرور متعلقًا بـ﴿مُسۡتَكۡبِرِينَ﴾. وهذا –مع كونه المفهوم مِن كلام مَن تقدَّم– هو الذي نص عليه العمّانيّ[107] والبيضاويّ[108]؛ فالوقف قبل الجار والمجرور غير كاف وفقًا لرأي الدانيّ.

سورة الفرقان

10.قال الله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان: 21].

قال الدانيّ: « ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾ كافٍ عند أبي حاتم وابن الأنباريّ[109] وابن عبد الرزاق، وهو عندي تام؛ لانقضاء كلامهم»[110].

الدراسة:

هنا مسائل:

الأولى: ذكر أن السجستانيّ وابن الأنباريّ وإبراهيم بن عبدالرزاق يرون الوقف على ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾ كافيًا. وقال بهذا غيرهم كذلك[111].

الثانية: لم يذكر حجة هؤلاء لكفاية الوقف على ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾، وذكرها النَّحَّاس قال: «لأن المعنى عند أهل التفسير: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ... ﴾ فيخبرونا بصحة نبوتك، ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾ فيخبرنا بذلك؛ فقال الله: ﴿...لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ فهذا تمام»[112]؛ فتكون بهذا ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾ متعلقة بما بعدها معنىً لا لفظًا؛ فجملة ﴿...لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ ...﴾ رد من الله على قولهم هذا.

الأخيرة: استدرك على السجستانيّ ومَن معه؛ فرأى أنه تام محتجًا بانقضاء كلامهم. ولا ريب فكلامهم قد انتهى عند ﴿...أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ ...﴾؛ لكن الجملة بعد ذلك لها ارتباط بها؛ وعليه فإني أرى أن الصواب مع السجستانيّ ومَن معه.

سورة الأحزاب

11.قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ٧ لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡۚ ...﴾ [الأحزاب: 7– 8].

قال الدانيّ: «وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق: ﴿غَلِيظٗا﴾ تام. وليس كذلك؛ لأن لام كي متعلقة بما قبلها»[113].

الدراسة:

هنا مسائل:

الأولى: ذكر أن السجستانيّ وابن عبدالرزاق يَريان الوقف على ﴿غَلِيظٗا﴾ تامًّا. وهذا قول –بحسب ما انتهى إليه البحث– لم يقل به غيرهما؛ إلا ما كان من السجاونديّ[114]؛ حيث جوّز الوقف عليها وإن لم يكن هذا هو القول المقدَّم عنده، وحشد لذلك عللًا سأذكرها، ولعله أكثرَ التعليل ليقوّي ضَعْفَ القول بجواز الوقف.

الثانية: لم يذكر الدانيّ حجة السجستانيّ وابن عبدالرزاق لما رأيا؛ وقد ذكر السجاونديّ ثلاث علل للقول بجواز الوقف عليها؛ هي: كونها رأس آية، وللعدول الْتِفاتًا من الحكاية للغيبة، ولإمكان حمل اللام الواقعة بعدها في ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡ...﴾ [الأحزاب: 8] على القَسَم في مذهب السجستانيّ[115].

الثالثة: استدرك الدانيّ على السجستانيّ وابن عبدالرزاق؛ فرأى أنه ليس تامًّا، وعليه غير واحد[116].

الأخيرة: احتج الدانيّ لرأيه بأن اللام التي في مطلع الآية بعدها لام كي متعلقة بما قبلها. والقائلون بامتناع الوقف التام هنا لهم في نوع اللام ومتعلَّقها آراء:

1. قال الدانيّ: لام كي، متعلقةٌ بالفعل قبلها (أخذنا)، وأغلب المفسرين وعلماء الوقف على هذا[117].
2. أنها لام الصيرورة متعلقة بالفعل (أخذنا)؛ أي: أخذ المواثيق على الأنبياء ليصير الأمر إلى كذا. والقائل بهذا الاحتمال صوَّب القول الأول[118].
3. أنها لام كي متعلقة بمضمر مستأنف قصد منه التذكير بالميثاق ثم بيان الغرض منه بدليل الالتفات من ضمير المتكلم إلى الغيبة، والتقدير: فعل الله ذلك ليسأل يوم القيامة الأنبياء[119].

وهذا قولٌ حسنٌ، ولكن القول الأول أحب إليّ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

ومما تقدم تتبين وجاهة استدراك الدانيّ على السجستانيّ ومن معه في أن الوقف على ﴿غَلِيظٗا﴾ ليس تامًّا، والذي يسوّغ الوقف عليه كونه رأس آية لا لتمام المعنى به.

12. قال تعالى: ﴿... وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ ...﴾ [الأحزاب: 72– 73].

(102) يُنظَر: جامع البيان، الطبريّ 17/ 81–80.
(103) يُنظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزَّجّاج 4/ 18.
(104) يُنظَر: البسيط، الواحديّ 16/ 23.
(105) يُنظَر: المحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 150.
(106) يُنظَر: الكشاف، الزمخشريّ 3/ 193.
(107) يُنظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمّانيّ 2/ 436.
(108) يُنظَر: أنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 91.
(109) يُنظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 802.
(110) المكتفى، الدانيّ ص 147.
(111) يُنظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 520؛ والمرشد في الوقف والابتداء، العمّانيّ 2/ 461؛ وعلل الوقوف، السجاونديّ 2/ 747؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 87.
(112) القطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 520.
(113) المكتفى، الدانيّ ص 166.
(114) يُنظَر: علل الوقوف، السجاونديّ 3/ 816.
(115) يُنظَر: المرجع السابق.
(116) يُنظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمّانيّ 2/ 554؛ وعلل الوقوف، السجاونديّ 3/ 816؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 160.
(117) يُنظَر: جامع البيان، الطبريّ 19/ 24؛ والبسيط، الواحديّ 18/ 184؛ والمرشد في الوقف والابتداء، العمانيّ 2/ 554؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 371؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 160.
(118) يُنظَر: المحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 371.
(119) يُنظَر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود 7/ 92.

قال الدانيّ: « ﴿ جَهُولا﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: تام. وليس كذلك؛ لتعلق اللام بما قبلها من قوله: ﴿...وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ ...﴾ ؛ يعني: الأمانة، وهي الفرائض»[120].

الدراسة:

ثمة مسائل:

الأولى: يرى الوقف على ﴿ جَهُولا﴾ كافيًا، ولم أقف على أحد صرَّح بهذا غيره. ومن خالف السجستانيّ في هذا أطلق نفي أن يكون موضع وقف[121].

الثانية: ذكر أنه عند السجستانيّ تام، ولم أقف على من قال بأنه تام غيره؛ بيْدَ أنه قول مشكوك في نسبته إلى ابن الأنباريّ[122].

الثالثة: لم يشر إلى حجة السجستانيّ؛ وقد تلمَّسها العمَّاني فقال: «وأظنه ذهب إلى أن اللام في قوله: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ﴾ لام القسم كما حكيت عنه في مواضع من هذا الكتاب»[123]؛ وعليه تكون مقطوعة عما قبلها لأنها جملة استئنافية للقسم.

الأخيرة: استدرك على السجستانيّ بأن الوقف غير تام محتجًّا بأن لام ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ بعدها متعلقة بما قبلها.

والقول بتعلق لام ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ لا خلاف عليه؛ والقائلون بتعلقها منهم من اكتفى بذكر التعلق كالعكبريّ[124]، ومنهم من جاوز إلى تحديد نوع اللام مختلفين في نوعها، فقيل:

1. لام كي أو التعليلية[125]، وذكر الزمخشريّ أنها تعليلية مجازًا؛ لأن التعذيب نتيجة حمل الأمانة. وتابعه عليه البيضاويّ.
2. لام الصيرورة[126]. وحجة أصحاب هذا القول أنه لم يُحَمِل الأمانة لأجل أن يُعَذَّب لكنه حملها فآلَ الأمر إلى أنْ يُعَذَّب.

كما أنه اختلف في متعلَّق اللام؛ فقيل:

1 ﴿عَرَضْنَا﴾ [127].
2 ﴿وَحَمَلَهَا﴾ [128].

وأيًّا ما كان معنى اللام ومتعلَّقها؛ فتعلقها بما قبلها ثابت؛ ولذا فالوقف على ما قبلها غير تام؛ وبهذا فاستدراك الدانيّ على السجستانيّ صحيحٌ.

سورة سبأ

13. قال تعالى: ﴿...ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرٗاۚ..﴾ [سبأ: 13].

قال الدانيّ: «﴿... ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرٗاۚ..﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: ﴿ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ وقف حسن. ثم تبتدئ ﴿ شُكْرٗاۚ﴾ بمعنى: اشكروا الله شكرًا. وليس كما قال؛ لأن المعنى: اعملوا شكرًا لله فيما أنعم الله به عليكم»[129].

الدراسة:

فيه مسائل:

أولها: يرى الوقف على ﴿شُكْرٗاۚ﴾ كافيًا. وبنحو رأيه أو مثله قال غير واحد[130]. ويبدو أن الدانيّ قدّم ببيان نوع الوقف على ﴿شُكْرٗاۚ﴾ قبل ذكر رأي السجستاني وقبل انتقاده له؛ إمعانًا منه في تضعيف قوله.

ثانيها: نقل عن السجستانيّ أن الوقف على ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ حَسَنٌ، ثم يبتدئ بـ ﴿شُكْرٗاۚ﴾ مبينًا وجه هذا الابتداء بأن معناه: اشكروا الله شكرًا؛ فيكون النصب حينئذٍ بفعل مقدر من لفظه.

وهكذا وجّه رأي السجستانيّ غير واحد[131].

وهذا الوجه الإعرابيّ يسوغ فيه الوقف على ﴿ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾، وثمة وجوه أخرى لا يسوغ الوقف فيها على ﴿ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾؛ هذه الوجوه هي:

1. أن ﴿ شُكْرٗاۚ﴾ مصدر متعلق بقول الله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾[132].
2. على المفعول به. أي: اعملوا عملًا هو الشكر[133].
3. على المفعول له –أو العلة، أو لأجله–. أي: اعملوا لأجل الشكر[134].
4. على الوصف. أي: اعلموا عملًا شكرًا، يعني: ذا شكر[135].
5. على الحال. أي: اعملوا شاكرين[136].

آخرها: استدرك على السجستانيّ هذا الرأي، محتجًّا بأن المعنى: اعملوا شكرًا لله فيما أنعم به عليكم. فهو لا يرى النصب على المصدرية، وقدمتُ أنه الوجه الوحيد الذي يسوغ معه الوقف على ﴿ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾. وليس الدانيّ وحده من استدرك على السجستانيّ هذا، بل استدرك عليه آخرون[137].

وبالتأمل في معنى الآية على التقديرات ظهر أن المراد عمل آل داود في مقابل النعم التي أنعم بها عليهم والقول بالمصدر يُذْهب المراد؛ وعليه يبدو وجاهة الاستدراك على السجستانيّ في ذلك.

(120) المكتفى، الدانيّ ص 168.
(121) يُنْظَر: منار الهدى، الأشمونيّ 2/ 169.
(122) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 844.
ويبدو أنه لم يثبت لدى الدانيّ أن ابن الأنباريّ قال به لذلك لم ينسبه إليه، ويؤكده اختلاف النسخ الخطية لإيضاح ابن الأنباريّ ما بين نسخة فيها: (غير تام)، وأخرى فيها (تام).
(123) المرشد في الوقف والابتداء، العمَّانيّ 2/ 564.
(124) يُنْظَر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن، العكبريّ 2/ 194.
(125) يُنْظَر: جامع البيان، الطبريّ 19/ 205؛ والكشاف، الزمخشريّ 3/ 565؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 240.
(126) يُنْظَر: مشكل القرآن، ابن قتيبة ص 245؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 403؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 169.
(127) يُنْظَر: علل الوقوف، السجاونديّ 3/ 824.
(128) يُنْظَر: الكشاف، الزمخشريّ 3/ 565؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 403؛ وإملاء ما مَنَّ به الرحمن، العكبريّ 2/ 194؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 240؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 169.

(129) المكتفى، الدانيّ ص 169– 170.
(130) فابن الأنباريّ في إيضاح الوقف والابتداء 2/ 845 قال في بعض النسخ: تام حسن، والسجاونديّ في علل الوقوف 3/ 828 قال: مطلق، والعمّانيّ في المرشد في الوقف والابتداء 2/ 569 جعله على ﴿ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾ حسنًا، وجعل الأحسن منه على ﴿ شُكْرٗاۚ﴾، والأشمونيّ في منار الهدى 2/ 173 قال: كافٍ.
(131) يُنْظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمانيّ 2/ 569 – 570؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.
(132) يُنْظَر: جامع البيان 19/ 235؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 234؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 2/ 163؛ وإرشاد العقل السليم 7/ 126؛ والدر المصون، السمين 9/ 163.
(133) يُنْظَر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن، العكبريّ 2/ 196؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 243؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 2/ 163؛ والدر المصون، السمين 9/ 163؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود 7/ 126؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.
(134) يُنْظَر: إعراب القرآن، النحّاس 3/ 230؛ وإملاء ما مَنَّ به الرحمن، العكبريّ 2/ 196؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 243؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 2/ 163؛ والدر المصون، السمين 9/ 163؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود 7/ 126؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.
(135) يُنْظَر: أنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 243؛ والدر المصون، السمين 9/ 163؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.
(136) يُنْظَر: أنوار التنزيل، البيضاويّ 4/ 243؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 2/ 163؛ والدر المصون، السمين 9/ 163؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود 7/ 126؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.
(137) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 845؛ والقطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 582؛ والمرشد في الوقف والابتداء العمّانيّ 2/ 569؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 173.

سورة يس

14. قال الله: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: 58-57].

قال الدانيّ: «﴿...مَّا يَدَّعُونَ﴾ كافٍ. ثم تبتدئ ﴿سَلَٰمٌ﴾ على معنى: ذلكم لهم سلام. وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق: ﴿سَلَٰمٌ﴾ تام؛ جعلاه بدلًا من ﴿مَّا﴾. وليس على ذلك بتام؛ لأن العامل في قوله: ﴿قَوْلًا﴾ ما قبله، والتقدير: لهم سلام يقول الله قولًا»[138].

الدراسة:

فيه مسائل:

الأولى: عنده الوقف على ﴿...مَّا يَدَّعُونَ﴾ كافٍ، ويبتدئ ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ ، والمعنى: ذلك لهم سلام. وسبق الدانيَّ إلى هذا ابنُ الأنباريّ لكن سماه حسنًا، وهما بدرجة واحدة[139].

الثانية: ذكر أن السجستانيّ وابن عبدالرزاق يريان الوقف على ﴿سَلَٰمٌ﴾ تامًّا، وأن حجتهما كونه بدلًا من ﴿مَّا﴾. ووافقهما الزجّاج[140]؛ وذكر العمّانيُّ مستحسنًا أنها إذا أعربت بهذا تقوَّى ما ذهب إليه السجستانيّ[141].

الأخيرة: استدرك على السجستانيّ قوله السابق محتجًّا لاستدراكه بأنه إذا أعرب بدلًا لم يتم الكلام؛ فإن تقدير الكلام: لهم سلام يقول الله قولًا؛ وعلى هذا فإن ﴿قَوْلًا﴾ متعلقة بما قبلها وهو الذي عمل فيها فنصبها.

وقد تتبعتُ الأقوال في إعراب: ﴿...وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ فوجدت اختلافًا؛ وتأملتُ جميع الوجوه فوجدت قول السجستانيّ وابن عبدالرزاق بتمام الوقف على ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ غير وجيه لتعلقها بما بعدها. وإني ذاكر هذه الوجوه الإعرابية ليسهل التأمل فيها لمن أراد:

1. تعرب (ما) في ﴿...مَّا يَدَّعُونَ﴾ مبتدأ، وخبرها ﴿سَلَٰمٌ﴾ والتقدير: ما يدّعون مسلَّم خالص[142]. وهو قول -في نظري- قد يصلح معه القول بالوقف التمام على ﴿سَلَٰمٌ﴾، ولكن هذا القول فيه نظر؛ إذ ستصير ﴿...قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ منقطعة عما قبلها؛ وحينئذٍ لا معنى لها، إذ يكون ﴿قَوْلًا﴾ مصدرًا أخرج من غير لفظه أعني به: ﴿سَلَٰمٌ﴾ .
2. ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ صفة لـ﴿مَّا﴾ بمعنى: خالص، أي ما يتمنون لهم خالص[143]. وعلى هذا فلا يصح القول بأن الوقف على سلام تام لما تقدم من الحجة التي أبطل بها القول في الإعراب الأول.
3. تعرب (ما) في ﴿...مَّا يَدَّعُونَ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿وَلَهُم﴾، و ﴿ سَلَٰمٌ﴾ بدل من ﴿مَّا﴾[144]. واعترض على هذا الإعراب بأنها لو كانت بدلاً فستكون خصوصًا، والظاهر أنها عموم في كل ما يدّعون وإذا كانت عمومًا لم تكن بدلًا[145]. وعلى افتراض صحة إعرابه بدلاً فإن ﴿...قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ قد عملت فيه الجملة التي قبله وهذه حجة انتقَد بها الدانيّ وكذلك غيرُه[146] رأيَ أبي حاتم وابنِ عبدالرزاق.

(138) المكتفى، الدانيّ ص 175.
(139) يُنظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 854- 855.
(140) يُنظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزَّجّاج 4/ 292.
(141) يُنظَر: المرشد في الوقف والابتداء، العمّانيّ 3/ 598-597.
(142) يُنظَر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ 19/ 467؛ والكشاف، الزمخشريّ 4/ 22؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 459؛ وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ 4/ 271.
(143) يُنظَر: بحر العلوم، السمرقنديّ 3/ 128؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 4/ 459.
(144) يُنظَر: معاني القرآن وإعرابه، الزَّجّاج 4/ 292؛ والكشف والبيان، الثعلبيّ 8/ 132؛ والهداية، مكيّ 9/ 6057؛ وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ 4/ 271.
(145) يُنظَر: البحر المحيط، أبو حيان 9/ 76.
(146) يُنظَر: الهداية، مكيّ 9/ 6058.

4. ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ مرفوع على المدح؛ تقديره: هو سلام لهم قولًا[147]. وظهور تعلق سلام بما بعدها يمنع من التسليم لرأي أبي حاتم وابن عبدالرزاق.
5. ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: هو سلام[148]. والقول بأن الوقفَ على سلام تمامٌ هنا منتقضٌ بما انتقض به حين يعرب بدلًا.
6. ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ نائب عن فاعلِ فعلٍ مقدر دل عليه المصدر (قولًا)؛ تقديره: يقال لهم سلام[149]. وهنا تظهر العلاقة ما بين سلام وما بعدها، وامتناع القول بأن الوقف عليها تام.
7. ﴿مَّا﴾ نكرة، و ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ نعت لها[150]. وعلى هذا الإعراب لا يكون فيها عموم[151]، وعلى افتراض صحة الإعراب فإن تعلق سلام بما بعدها ظاهر فلا تقطع عنه حينئذ.
8. ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، وخبره إما (لهم)[152]، أو الفعل المحذوف الناصب لـ ﴿قَوْلًا﴾ ؛ أي: سلام يقال لهم قولًا، أو تقديره: عليكم[153]. أو خبره مذكور وهو ﴿... مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [154]. وعلى هذا الإعراب لا يصح قطع سلام عما بعدها لأنها من متعلقها.

ومما مضى تتبيّن وجاهة استدراك الدانيّ على أبي حاتم في القول بالوقف التمام على ﴿ سَلَٰمٌ ﴾.

سورة الفتح

15. قال الله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ...﴾ [الفتح: 2-1].

قال الدانيّ: « ﴿فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ كافٍ. وقال أبو حاتم: تام. وليس كذلك؛ لأن لام كي متعلقة بالفتح بتقدير: إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا لكي يجمع الله لك مع الفتح المغفرة، فيجمع لك به ما تقر به عينك في الدنيا والآخرة. وقيل: المعنى: إنا فتحنا لك بالرسالة ليغفر لك الله. وقيل: إنا فتحنا لك باجتناب الكبائر ليغفر لك الله ما كان منك في الجاهلية وما كان منك بعد الرسالة»[155].

الدراسة:

هنا مسائل:

الأولى: يرى الدانيّ الوقف على ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾ كافيًا. وأطلق السجاونديّ نفي الوقف عليه[156].

الثانية: نقل عن السجستانيّ أن الوقف تام، ولم يذكر حجته. ولعله تركها اختصارًا إذ قد مر نظائرها.

اللام بعدها في ﴿لِّيَغْفِرَ﴾ للقَسَم لمّا حذفت النون تخفيفًا كُسِرَت فأشبهت لام كي فعملت عملها[157].

(147) يُنظَر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ 19/ 467.
(148) يُنظَر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ 9/ 76.
(149) يُنظَر: بحر العلوم، السمرقنديّ 3/ 128.
(150) يُنظَر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ 15/ 45.
(151) يُنظَر: الجامع لحكام القرآن، القرطبيّ 15/ 45؛ والبحر المحيط، أبو حيان 9/ 76.
(152) يُنظَر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل البيضاويّ 4/ 271.
(153) يُنظَر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ 9/ 76.
(154) يُنظَر: الدر المصون، السمين الحلبيّ 9/ 279.
(155) المكتفى، الدانيّ ص 200.
(156) يُنظَر: علل الوقوف، السجاونديّ 3/ 953.
(157) يُنظَر: الكشف والبيان، الثعلبيّ 9/ 42؛ والبسيط، الواحديّ 20/ 281؛ والمرشد في الوقف والابتداء، العمّانيّ 3/ 713؛ والبحر المحيط، أبو حيان 9/ 484.

الأخيرة: استدرك على السجستانيّ محتجًّا بأن اللام لام كي متعلقة بالفتح. وقد اتفق ابن كيسان وغيره مع الدانيّ في الاستدراك وفي أن اللام تتعلق بالفتح[158]، وإن اختلفوا في معنى اللام حينئذ على قولين:

1. لام كي – لام علة–، وعليه الأكثر[159].
2. لام الصيرورة، وهي –كما قال الواحدي– [160]على مقتضى قول ابن جرير[161] أنه مقتص من قول الله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ...﴾ [النصر: 3]. وتعقبه ابن عطية قائلًا: «وهذا ضعيف من وجهين، أحدهما: أن سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: 1] إنما نزلت من آخر مدة النبي عليه السلام ناعية له نفسه حسبما قال ابن عباس عند ما سأل عمر عن ذلك. والآخر: أن تخصيص النبي عليه السلام بالتشريف كان يذهب، لأن كل أحد من المؤمنين هو مخاطب بهذا الذي قال الطبريّ، أي: سبح واستغفر لكي يغفر الله، ولا يتضمن هذا أن الغفران قد وقع، وما قدمناه أولًا يقتضي وقوع الغفران للنبي عليه السلام»[162].

وأيًّا ما كان معنى اللام فهي متعلقة بالفتح؛ وعليه فاستدراك الدانيّ على السجستانيّ صحيح.

سورة الممتحنة

16. قال الله: ﴿...يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ...﴾ [الممتحنة: 1]. قال الدانيّ: «وقال نافع[163] ويعقوب[164] والقتبي[165]: ﴿...ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ...﴾ تام. وقال أبو حاتم: وهو وقف بيان[166]. وقال ابن الأنباريّ: هو حسن. وكذلك هو عندي، وليس بتام ولا كاف؛ لأن ما بعده متعلق به والمعنى: يخرجون الرسول وإياكم ويخرجونكم لأن تؤمنوا، أي: كراهة أن تؤمنوا»[167].

الدراسة:

هنا مسائل:

أولها: نَسَبَ لنافع ويعقوب والقتبيّ القول بتمام الوقف على ﴿...ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ...﴾.

(158) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 899؛ والقطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 669.
(159) يُنْظَر: البسيط، الواحديّ 20/ 281؛ وأنوار التنزيل، البيضاويّ 5/ 126؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور 26/ 146.
(160) يُنْظَر: البسيط، الواحديّ 20/ 281.
(161) يُنْظَر: جامع البيان، الطبريّ 21/ 237-236.
(162) المحرر الوجيز، ابن عطية 5/ 126.
(163) نافع بن عبد الرحمن الليثيّ، مولاهم أبو رويم المدنيّ. أحد القراء السبعة، أصبهانيّ، إمام الناس في القراءة بالمدينة، قرأ على طائفة من تابعي أهلها، وقرأ عليه خلق كثير. توفي سنة 169 هـ. (يُنْظَر: معرفة القراء الكبار، الذهبيّ ص 64؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 2/ 330)
(164) يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، مولاهم البصريّ. أحد القراء العشرة، قارئ البصرة، وبرع في الإقراء. قال أبو حاتم: «هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو»، وكان السجستانيّ أحد غلمانه. توفي في ذي الحجة سنة 205 هـ. (يُنْظَر: معرفة القراء الكبار، الذهبيّ ص 95؛ وغاية النهاية، ابن الجزريّ 2/ 389)
(165) قال ابن الجزريّ: «القتبي وهو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الإمام المشهور». نزيل بغداد، كان رأسًا في العربيّة واللغة والأخبار وأيّام الناس ثقةً ديّنا فاضلًا. كوفيّ مولده بها لكن ولي قضاء الدّينور فقيل له: الدينوريّ. توفي سنة 276 هـ. له مؤلفات كثيرة، منها: تأويل مشكل القرآن، وغريب القرآن، والقراءات. (يُنْظَر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ 11/ 411؛ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ ص 159؛ وغاية النهاية ابن الجزريّ 2/ 185)
(166) وهو الوقف المقصود منه بيان المعنى المراد. ويسميه بعضهم اللازم، وهو الذي يلزم الوقف عليه، لأنه لو وصل بما بعده لأوهم معنى غير المعنى المراد إذ لا يتضح المعنى إلا بذاك الوقف. (يُنْظَر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزيّ 1/ 24؛ والتجريد لمعجم مصطلحات التجويد، الدوسريّ ص 114)
(167) المكتفى، الدانيّ ص 215-214.

والنَّحَّاس نَسَبَ ليعقوب القول بأن الوقف كافٍ، ولم ينسب القول بالتمام إلا للقتبيّ[168].

ثانيها: نَسَبَ للسجستانيّ القول بأن الوقف على ﴿...ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ...﴾ وقف بيان، ونسبه له كذلك النَّحَّاس[169]، ولم يذكر الدانيّ علة السجستانيّ لمذهبه، وهي ظاهرة؛ فوقْفُ البيان الغرض منه بيان معنًى قد يلتبس فلا يظهر إلا بالوقف؛ فقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ ليس معناه التحذير من الإيمان بالله ورسوله.

ثالثها: أنَّ ابن الأنباريّ يرى الوقف حسنًا، وحجة الدانيّ هي حجة ابن الأنباريّ[170]؛ فالدانيّ آخذ بقوله.

آخرها: استدرك الدانيّ على مَن قال بتمام الوقف أو كفايته، وحجة الدانيّ لما ذهب إليه هي تعَلُّقُ ما بعده به؛ إذ قوله: ﴿...أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ...﴾ تعليل لإخراجهم؛ كأنه قال: يخرجون الرسول وإياكم لأنْ آمنتم؛ ولذلك تجد في العلماء مَن عَدَّها تعليلية، وفيهم مَن قال: مفعول لأجله[171].

ولم يستدرك الدانيّ صراحة على السجستانيّ ولكنَّ مآل استدراكه على القائلين بالوقف التام أو الكافي هو القولُ بأن الاستدراك على القول بوقف البيان أولى؛ لأن الوقف التام أو الكافي لا يمنع الوصل، بينما وقف البيان فيه لزوم الوقف لإظهار المعنى وإزالة اللبس فيقطع جملتين بينهما تعلق عن بعضهما؛ ولذا استدرك العمَّانيّ على السجستانيّ صراحة فقال: «ولا أستحسنه؛ لأن قوله: ﴿...أَن تُؤْمِنُواْ...﴾ متعلق بما قبله على أيّ تقدير كان»[172].

وعليه؛ فعندي أن استدراك الدانيّ وجيه، والقولُ بأن الوقفَ حسنٌ أعدلُ طريقة؛ إذ لو وقف بقصد إظهار المعنى الحق الذي قد يلتبس حَسُن، ولو وصل فذلك أولى لتعلق الجملتين ببعضهما.

الخـــاتمـــة

وبعد دراسة استدراكات الداني وقوف أبي حاتم السجستانيّ؛ فهذه أبرز النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث.

نتائج البحث:

1. أفاد الدانيّ في كتابه المكتفى من السجستانيّ في مواضع تزيد عن الثلاثين. واستدرك عليه فيها في خمسة عشر موضعًا صراحةً، والموضع السادس عشر تأوّلتُه.
2. أغلب استدراكاته عليه في الوقوف، واستدرك عليه استحسان الابتداء في موضعين.
3. الغالب أنه يحدد نوع الوقف عنده، وترك ذلك في موضع؛ حيث أطلق القول بالوقف دون تحديد نوعه.
4. أكثر ما استدرك به الدانيّ عليه: الوقف الكافي في ثمانية مواضع، يليه: الاستدراك بالوقف الذي لا يصح في خمسة مواضع، ثم: بالحَسَن في موضعين، أما بالتمام: ففي موضع واحد.
5. الأصل أنه يقْرن استدراكه بعلة، وترك ذلك في موطن واحد؛ مما يعني أنه انطلق في انتقاده آراء غيره من قاعدة علمية متينة، وحجج رصينة.

(168) يُنْظَر: القطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 719.
(169) يُنْظَر: المرجع نفسه.
(170) يُنْظَر: إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباريّ 2/ 932.
(171) يُنْظَر: معاني القرآن، الفراء 3/ 149؛ وجامع البيان، الطبريّ 22/ 558؛ والقطع والائتناف، النَّحَّاس 2/ 719؛ وتفسير ابن أبي زمنين 4/ 375؛ والكشف والبيان، الثعلبيّ 9/ 292؛ والكشاف؛ الزمخشريّ 4/ 512؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية 5/ 294؛ والبحر المحيط، أبو حيان 10/ 153؛ ومنار الهدى، الأشمونيّ 2/ 332.
(172) المرشد في الوقف والابتداء، العَمَّانيّ 3/ 775.

6. أغلب وجوه الاستدراك تدور حول تعلق المقطوع عنه بالمقطوع عليه؛ وهذه العلاقة لم تخرج من ثلاثة أمور:

أ. أن يكون في الجملة المقطوع عليها عامل يعمل في شيء من الجملة المقطوع عنها.

ب. وجود أداة تربط بين الجملتين؛ كلامِ التعليل المسماة: لام كي، أو واو النسق المعروفة بـ: واو العطف.

ج. أن يكون في الجملة المقطوع عنها رد على كلام سابق في الجملة المقطوع عليها.

وهذه العلل مما نبّه العلماء عليه عند الحديث عن المواضع التي لا يحسن الوقف فيها.

1. المنع من الوقف على المنسوق حتى يؤتَى بالمنسوق عليه لا يعني عدم صحة الوقف عليه مطلقًا، بل الوقف عليه سائغ لكنه خلاف الأولى؛ يدل لذلك أن الدانيّ استدرك وقوفًا على السجستانيّ بحجة أنها منسوقة على ما بعدها ومع ذلك جعل الوقف عليها كافيًا، كالوقف على قوله: ﴿...فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ...﴾ [آل عمران: 54].
2. برز في الدراسة الارتباط الوثيق بين التفسير والنحو وبين علم الوقف والابتداء.
3. الدانيّ محقٌّ في أغلب استدراكاته على السجستانيّ، لكني لم أسلِّم لاستدراكه عليه في ثلاثة مواضع؛ فموضعان منها كان الحق مع السجستانيّ، والموطن الأخير الحق فيه لم يكن مع أحد منهما بل مع النَّحَّاس.

توصيات البحث:

1. دراسةٌ تعنى بجمع ما قيل: إنه لا يبتدأ به، بهدف النقد والتقويم.
2. دراسةٌ تعنى بجمع ما استحسن العلماء البداءة به، بهدف النقد والتقويم.
3. دراسةٌ تعنى بارتباط الجملة معنًى لا لفظًا وأثره في تحديد نوع الوقف.
4. دراسةٌ تعنى بجمع ما قيل: إنه وقف بيان، بهدف النقد والتقويم.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، وعلى النبي محمد أفضل صلاة وسلام.

الدعم المالي

يؤكد الباحثون أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتياً.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

الأزهريّ، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001 م.

الأشمونيّ المصريّ، أحمد بن عبدالكريم. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. تحقيق: عبدالرحيم الطرهونيّ. القاهرة: دار الحديث، 2008 م.

الأصفهانيّ، الحسين بن محمد (الراغب الأصفهانيّ). تفسير الراغب الأصفهانيّ. تحقيق: محمد عبدالعزيز بسيوني. ط1. جامعة طنطا: كلية الآداب، 1420 هـ - 1999 م.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعيّ. معاني القرآن. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411 هـ - 1990 م.

الأنباريّ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم السامرائيّ. ط3. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1405 هـ - 1985 م.

الأنباريّ، محمد بن القاسم. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله. تحقيق: محيي الدين رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1391 هـ - 1971 م.

الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد. بيروت: دار الفكر، 1420 هـ.

البغداديّ، الخطيب أحمد بن علي. تاريخ بغداد. تحقيق: بشار عواد. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422 هـ - 2002 م.

البغويّ، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ.

البيضاويّ، عبد الله بن عمر. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418 هـ.

الثعلبيّ، أحمد بن محمد. الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422 هـ - 2002 م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. التعريفات. ضبطه جماعة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1403 هـ - 1983 م.

ابن جزيّ الكلبيّ، محمد بن أحمد. التسهيل لعلوم التنزيل. تحقيق: عبد الله الخالديّ. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1416 هـ.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. التمهيد في علم التجويد. تحقيق: على حسين البواب. ط1. الرياض: مكتبة المعارف، 1405 هـ - 1985 م.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. غاية النهاية في طبقات القراء. د.م: مكتبة ابن تيمية، 1351 هـ.

ابن الجوزيّ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي. زاد المسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1422 هـ.

الحمويّ، ياقوت بن عبدالله. معجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1414 هـ - 1993 م.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر، 1900 م - 1994 م.

الدانيّ، عثمان بن سعيد (أبو عمرو). المكتفى في الوقف والابتدا. تحقيق: محيي الدين رمضان. ط1. د.م: دار عمار، 1422 هـ - 2001 م.

الدوسريّ، إبراهيم بن سعيد. التجريد لمعجم مصطلحات التجويد. ط1. الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع، 1429 هـ.

الذهبيّ، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. د.م: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ - 1985 م.

الذهبيّ، محمد بن أحمد. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. ط1. د.م: دار الكتب العلمية، 1417 هـ - 1997 م.

الرازيّ، أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. د.م: دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.

الزَّجَّاج، إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل شلبي. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1408 هـ - 1988 م.

الزمخشريّ، محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي، 1407 هـ.

ابن زَمَنِين، محمد بن عبدالله المريّ الإلبيريّ. تفسير القرآن العزيز. تحقيق: حسين عكاشة ومحمد الكنز. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة، 1423 هـ - 2002 م.

السجاونديّ، محمد بن طيفور. علل الوقوف. تحقيق: محمد بن عبدالله العيديّ. ط2. الرياض: مكتبة الرشد، 1427 هـ - 2006 م.

السعديّ، عبدالرحمن بن ناصر. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن اللويحق. ط1. د.م: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 2000 م.

List of Sources and References

Al-Abīrī, Ibn Abī Zamanīn, Muḥammad ibn Allāh al-Marrī. Tafsīr al-Qur'ān al-'Azīz. Taḥqīq: Ḥusayn ibn 'Ukāshah, wa-Muḥam mad al-Kanz. Miṣr al-Qāhirah: al-Fārūq al-ḥadīthah, 1423 H-2002 M.

Al-Akhfash al-Awsaṭ, Sa'īd ibn Mas'adah al-Mujāshi'ī. Ma'ānī al-Qur'ān. Taḥqīq: Hudá Maḥmūd Qurrā'ah. al-Qāhirah: Mak tabat al-Khānjī, 1411 H-1990 M.

Al-'Akbarī, Allāh ibn al-Ḥusayn. Imlā' mā manna bi-hi al-Raḥmān min Wujūh al-i'rāb wa-al-qirā'āt fī jamī' al-Qur'ān. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, (D. t).

Al-'Ammānī, al-Ḥasan ibn 'Alī. al-Murshid fī al-Waqf. Risālat mā jistīr taḥqīq: Hind al-'Abdalī. Jāmi'at Umm al-Qurá, 1424 H.

Al-'Ammānī, al-Ḥasan ibn 'Alī. al-Murshid fī al-Waqf. Risālat mā jistīr taḥqīq: Muḥammad al-Azwarī. Jāmi'at Umm al-Qurá, 1423 H.

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt, 'Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Anṣārī. Nuzhat al-albā' fī Ṭabaqāt al-Udabā'. Taḥqīq: Ibrāhīm al-Sāmrā'ī. al-Zarqā': Maktabat al-Manār, 1405 H-1985 M.

Al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim. Īḍāḥ al-Waqf wa-al-ibtidā' fī Kitāb Allāh. Taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Ramaḍān. Dimashq: Ma jma' al-lughah al-'Arabīyah, 1391 H-1971 M.

Al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr. Taḥqīq: Ṣidqī Muḥammad. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1420 H.

Al-Ashmūnī, Aḥmad ibn 'Abd-al-Karīm. Manār al-Hudá fī bayān al-Waqf wa-al-ibtidā'. Taḥqīq: 'Abd-al-Raḥīm al-Ṭarhūnī. al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth, 2008 M.

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. Tahdhīb al-lughah. Taḥqīq: Muḥammad 'Awaḍ Mur'ib. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 2001 M.

Al-Baghdādī, al-Khaṭīb, Aḥmad ibn 'Alī ibn Thābit. Tārīkh Bagh dād. Taḥqīq: Bashshār 'Awwād. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1422 H-2002 M.

Al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Mas'ūd. Ma'ālim al-tanzīl fī tafsīr al-Qur'ān. Taḥqīq: 'Abd al-Razzāq al-Mahdī. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1420 H.

Al-Bayḍāwī, 'Abd Allāh ibn 'Umar. Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta'wīl. Taḥqīq: Muḥammad al-Mar'ashlī. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1418 H.

Al-Dānī, Abū 'Amr, 'Uthmān ibn Sa'īd. al-Muktafá fī al-Waqf wa-al-ibtidā. Taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Ramaḍān. Dār 'Ammār, 1422 H-2001 M.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. Ma'rifat al-qurrā' al-kibār 'alá al-Ṭabaqāt wa-al-a'ṣār. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1417 H-1997 M.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. Siyar A'lām al-nubalā'. Taḥqīq: Shu'ayb al-Arnā'ūṭ. Mu'assasat al-Risālah, 1405 H-1985 M.

Al-Dawsarī, Ibrāhīm ibn Sa'īd. al-Tajrīd li-mu'jam muṣṭalaḥāt al-tajwīd. al-Riyāḍ: Dār al-Ḥaḍārah lil-Nashr wa-al-Tawzī', 1429 H.

Al-Dīnawarī, Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh ibn Muslim. Ta'wīl mushkil al-Qur'ān. Taḥqīq: Ibrāhīm Shams al-Dīn. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, (D. t).

Al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād. Ma'ānī al-Qur'ān. Taḥqīq: Aḥmad al-Najātī et al. Miṣr: Dār al-Miṣrīyah lil-Ta'līf wa-al-Tarjamah, (D. t).

السمرقنديّ، أبو الليث نصر بن محمد. بحر العلوم. د.م: د.ن، د.ت.

السمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، د.ت.

السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ - 1974 م.

ابن شريف، محمد الطاهر (ابن عاشور). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984 هـ.

الصفديّ، صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، 1420 هـ - 2000 م.

الطبريّ، محمد بن جرير بن يزيد. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: عبدالله التركي. ط1. د.م: دار هجر للطباعة والنشر، 1422 هـ - 2001 م.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.

العكبريّ، عبدالله بن الحسين. إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

العَمّانيّ، الحسن بن علي. «المرشد في الوقف». رسالة ماجستير، تحقيق هند العبدليّ. جامعة أم القرى، 1424 هـ.

العَمّانيّ، الحسن بن علي. «المرشد في الوقف». رسالة ماجستير، تحقيق محمد الأزوريّ. جامعة أم القرى، 1423 هـ.

ابن عطية الأندلسيّ، عبدالحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ.

الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: أحمد النجاتي وآخرون. ط1. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

القفطيّ، علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 1406 هـ - 1982 م.

قلعجيّ، محمد رواس وحامد صادق قنيبيّ. معجم لغة الفقهاء. ط2. د.م: دار النفائس، 1408 هـ - 1988 م.

القرطبيّ، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384 هـ - 1964 م.

ابن قتيبة الدينوريّ، عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن. تحقيق: حاتم الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب. الهداية إلى بلوغ النهاية. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية. ط1. الشارقة: جامعة الشارقة، 1429 هـ - 2008 م.

الماورديّ، علي بن محمد. النكت والعيون. تحقيق: السيد بن عبدالمقصود. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

المزيّ، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400 هـ - 1980 م.

المناويّ القاهريّ، زين الدين محمد. التوقيف على مهمات التعاريف. ط1. القاهرة: عالم الكتب، 1410 هـ - 1990 م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر، 1414 هـ.

النَّحّاس، أحمد بن محمد. إعراب القرآن. تعليق: عبد المنعم خليل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ.

النَّحّاس، أحمد بن محمد. القطع والائتناف. تحقيق: أحمد العمر. ط1. بغداد: وزارة الأوقاف، 1398 هـ - 1978 م.

نصر، عطية قابل. غاية المريد في علم التجويد. ط7. القاهرة: د.ن، د.ت.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. شرح قطر الندى وبلّ الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط11. القاهرة: د.ن، 1383 هـ.

الواحديّ، علي بن أحمد. التفسير البسيط. تحقيق: مجموعة محققين. ط1. د.م: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430 هـ.

Al-Qal‘ajī, Muḥammad Rawwās, wa-Ḥāmid Qunaybī. Mu‘jam Lughat al-fuqahā’. Dār al-Nafā’is, 1408 H-1988 M.

Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān. Taḥqīq: Aḥmad al-Baraddūnī. al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1384 H-1964 M.

Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. al-Hidāyah ilá Bulūgh al-nihāyah. Jāmi‘at al-Shāriqah, 1429 H-2008 M.

Al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. Mushkil i‘rāb al-Qur’ān. Taḥqīq: Ḥātim al-Ḍāmin. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1405 H.

Al-Sa‘dī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Nāṣir. Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān. Taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān al-Luwayḥiq. Mu’assasat al-Risālah, 1420 H-2000 M.

Al-Samarqandī, Abū al-Layth Naṣr ibn Muḥammad. Baḥr al-‘Ulūm. (D. N), (D. t).

Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn. Taḥqīq: Aḥmad al-Kharrāṭ. Dimashq: Dār al-Qalam, (D. t).

Al-Sajāwandī, Muḥammad ibn Ṭayfūr. ‘Ilal al-wuqūf. Taḥqīq: Muḥammad ibn Allāh al-‘Aydī. al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd, 1427 H-2006 M.

Al-Ṣafadī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak. al-Wāfī bi-al-Wafayāt. Taḥqīq: Aḥmad al-Arnā’ūṭ. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth, 1420 H-2000 M.

Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān. Taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1394 H-1974 M.

Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān. Taḥqīq: ‘Abd Allāh al-Turkī. Dār Hajar, 1422 H-2001 M.

Al-Tha‘labī, Aḥmad ibn Muḥammad. al-Kashf wa-al-bayān ‘an tafsīr al-Qur’ān. Taḥqīq: Abū Muḥammad ibn ‘Āshūr. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1422 H-2002 M.

Al-Wāḥidī, ‘Alī ibn Aḥmad. al-Tafsīr al-basīṭ. Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd, 1430 H.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Amr. al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1407 H.

Al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī. Ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh. Taḥqīq: ‘Abd al-Jalīl Shalabī. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub, 1408 H-1988 M.

Abū al-Sa‘ūd, Muḥammad ibn Muḥammad. Irshād al-‘aql al-salīm ilá mazāyā al-Kitāb al-Karīm. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, (D. t).

Naṣr, ‘Aṭīyah Qābil. Ghāyat al-murīd fī ‘ilm al-tajwīd. al-Qāhirah, (D. t).

Al-Ḥamawī, Yāqūt ibn Allāh. Mu‘jam al-Udabā’. Taḥqīq: Iḥsān ‘Abbās. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1414 H-1993 M.

Al-Iṣfahānī, al-Rāghib, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. Tafsīr al-Rāghib al-Iṣfahānī. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd-al-‘Azīz Basyūnī. Jāmi‘at Ṭanṭā, 1420 H-1999 M.

Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. al-Taḥrīr wa-al-tanwīr. Tūnis: al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, 1984 H.

Ibn ‘Aṭīyah al-Andalusī, ‘Abd al-Ḥaq ibn Ghālib. al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz. Taḥqīq: ‘Abdussalām ‘Abd al-Shāfī. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1422 H.

Ibn Fāris, Aḥmad al-Rāzī. Maqāyīs al-lughah. Taḥqīq: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Dār al-Fikr, 1399 H-1979 M.

Ibn Hishām, Allāh ibn Yūsuf. Sharḥ Qaṭar al-nadá wa-ball al-Ṣadá. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd. al-Qāhirah, 1383 H.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. al-Tamhīd fī ‘ilm al-tajwīd. Taḥqīq: ‘Alī Ḥusayn al-Bawwāb. al-Riyāḍ: Maktabat al-Ma‘ārif, 1405 H-1985 M.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrā’. Taḥqīq: G. Bergśträsser. Maktabat Ibn Tay mīyah, 1351 H.

Ibn Juzayy al-Kalbī, Muḥammad ibn Aḥmad. al-Tas′hīl li-‘Ulūm al-tanzīl. Taḥqīq: ‘Abd Allāh al-Khāldī. Bayrūt: Dār al-Arqam, 1416 H.

Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad. Wafayāt al-a‘yān wa-anbā’ abnā’ al-Zamān. Taḥqīq: Iḥsān ‘Abbās. Bayrūt: Dār Ṣādir, 1994 M.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. Lisān al-‘Arab. Bayrūt: Dār Ṣādir, 1414 H.

Al-Jawzī, Abū al-Faraj ‘Abd-al-Raḥmān ibn ‘Alī. Zād al-Musayyar. Taḥqīq: ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1422 H.

Al-Jurjānī, al-Sharīf, ‘Alī ibn Muḥammad. al-Ta‘rīfāt. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1403 H-1983 M.

Al-Māwardī, ‘Alī ibn Muḥammad. al-Nukat wa-al-‘uyūn. Taḥqīq: al-Sayyid ibn ‘Abd-al-Maqṣūd. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Al-Mizzī, Yūsuf ibn ‘Abd al-Raḥmān. Tahdhīb al-kamāl fī Asmā’ al-rijāl. Taḥqīq: Bashshār ‘Awwād. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1400 H-1980 M.

Al-Munāwī, Zayn al-Dīn Muḥammad. al-Tawqīf ‘alá muhimmāt al-ta‘ārīf. al-Qāhirah: ‘Ālam al-Kutub, 1410 H-1990 M.

Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. I‘rāb al-Qur’ān. Taḥqīq: ‘Abd al-Mun‘im Khalīl. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421 H.

Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. al-Qaṭ‘ wa-al-i’tnāf. Taḥqīq: Aḥmad al-‘Umr. Baghdad: Wizārat al-Awqāf, 1398 H-1978 M.

Al-Qafṭī, ‘Alī ibn Yūsuf. Inbāh al-ruwāh ‘alá anbāh al-nuḥāh. Taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1406 H-1982 M.